

آلية إعداد التقارير المستقلة (IRM): تقرير تصميم خطة العمل لتونس 2018 – 2020

تم إعداد هذا التقرير من قبل آلية إعداد التقارير المستقلة (IRM) بالتعاون مع أمير صفاقسي، وهو باحثٌ مستقل.

جدول المحتويات

2	ملخص تنفيذي: تونس
5	أولاً: مقدمة
6	ثانياً: سياق الحكومة المفتوحة في تونس
9	ثالثاً: القيادة وإجراءات أصحاب المصالح المتعددين
13	رابعاً: التعهدات
15	1. تكريس حق النفاذ إلى المعلومة
18	2. إرساء الإطار القانوني والتنظيمي لدعم فتح البيانات العمومية
20	3. تعزيز النفاذ إلى المعلومة الجغرافية
22	4. توحيد المعرفات والتسميات الخاصة بمحطات النقل البري ونشر البيانات العمومية المتعلقة بها في شكل مفتوح
24	5. تحسين حوكمة الموارد المائية
26	6. تكريس الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية
28	7. تطبيق مبادئ التعاقد المفتوح في مجال المحروقات
30	8. وضع الآليات للمساهمة في تكريس النزاهة بالقطاع العمومي ومقاومة الفساد
32	9. تكريس المقاربة التشاركية في إعداد ميزانية الدولة
34	10. تطوير قنوات لتعزيز التفاعل مع الشباب وتمكينهم من متابعة الحوار حول السياسات العمومية
36	11. تنفيذ مبادرات لتكريس شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) على المستوى المحلي
38	12. تقريب الخدمات الإدارية عبر وضعها على الإنترنت
40	13. تيسير الوصول إلى الخدمات التي تقدمها المصلحة العمومية
42	خامساً: توصيات عامة
45	سادساً: المنهجية والمصادر
46	الملحق الأول – نظرة عامة على أداء تونس أثناء مراحل وضع خطة العمل

بغية تطوير خطة العمل الثالثة في تونس، زادت البلاد من مشاركة منظمات المجتمع المدني في هذه الخطة، والتي قامت بذلك ولكن من دون تعميق مشاركتها في سلطة اتخاذ القرار وزيادة طموح الخطة. وهي تتضمن أربع عمليات إصلاحية بارزة للمضي قدماً في توسيع نطاق عملية شراكة الحكومة المفتوحة لتشمل 10 بلديات، مما يسهل النفاذ إلى المعلومة في مجال الصناعات الاستخراجية وبشأن تدابير مكافحة الفساد لحماية المبلغين عن الفساد. وبالمضي قدماً، يمكن لتونس أن تأخذ بعين الاعتبار توسيع نطاق التعهدات بحيث تشمل أولويات وطنية أخرى ذات صلة، مثل فتح عملية الميزانية لجهود التعافي من مرض كوفيد-19، والمساهمة في تتبع النفقات، والمزايا الضريبية، والتركيز على تنفيذ الخدمات العمومية بشكل شفاف ومسؤول.

ملخص تنفيذي: تونس

شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) هي شراكة عالمية تجمع بين الإصلاحيين الحكوميين وقادة المجتمع المدني من أجل وضع خطط عمل تجعل الحكومات أكثر شمولاً واستجابة ومسؤولية. وتراقب آلية إعداد التقارير المستقلة (IRM) جميع خطط العمل لضمان متابعة الحكومات لتعهداتها. وقد انضمت تونس إلى شراكة الحكومة المفتوحة في عام 2014. ومنذ ذلك الحين، نفذت تونس خطتي عمل، ويقدم هذا التقرير تصميم خطة العمل الثالثة في تونس.

نظرة عامة على خطة العمل

شكلت تونس منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين، والذي وضع خطة العمل الثانية والثالثة، وقام بعقد اجتماعات شهرية منذ مارس/أذار 2018 وحتى نهاية دورة خطة العمل. إن الهدف من ذلك هو استعراض التقدم المحرز في تنفيذ تعهدات شراكة الحكومة المفتوحة. وبينما حضرت منظمات المجتمع المدني التونسية بشكل فعال في اجتماعات منتدى أصحاب المصلحة المتعددين، كان ممثلو الحكومة وأعضاء البرلمان والقطاع الخاص أقل انتظاماً بالمشاركة فيها. وقد تلقى أعضاء منظمات المجتمع المدني في منتدى أصحاب المصلحة المتعددين صندوق التمويل الائتماني متعدد المانحين التابع لشراكة الحكومة المفتوحة، والذي ساهم في تحسين عملية الإنشاء المشترك.

وتوفر خطة العمل الوطنية الثالثة في تونس تدابير لتوسيع عملية شراكة الحكومة المفتوحة لتشمل 10 بلديات، وتيسير النفاذ إلى المعلومة في مجال الصناعات الاستخراجية والمحروقات وغيرها، وتعزيز المشاركة العمومية في عملية إعداد الميزانية الحكومية. وبينما تعد بعض التعهدات غامضة من حيث نطاقها وطموحها، إلا أنها بشكل عام توفر تدابير قوية نسبياً للحصول على الشفافية والحد من الفساد في الحكومة.

الجدول 1. نظرة سريعة

المشاركة منذ: 2014

خطة العمل تحت المراجعة: 3

نوع التقرير: التصميم

عدد التعهدات: 13

وضع خطة العمل

هل هناك منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين: نعم

مستوى التأثير العمومي: المشاركة

التصرف بما يناقض عملية شراكة الحكومة المفتوحة: لا

تصميم خطة العمل

التعهدات ذات الصلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة: 13 (100%)

التعهدات التحولية: 1

التعهدات المحتمل تمييزها بنجمة: 1

تنفيذ خطة العمل

التعهدات المميزة بنجمة: لا يوجد

التعهدات المكتملة: لا يوجد

التعهدات الرئيسية لإنجاز الحكومة المفتوحة (DIOP): * لا يوجد

التعهدات المعقدة لإنجاز الحكومة المفتوحة (DIOP): * لا يوجد

* DIOP: إنجاز الحكومة المفتوحة

الجدول 2. التعهدات الجديدة بالملاحظة

وصف التعهد	إجراءات إحراز التقدم	الحالة في نهاية دورة التنفيذ
<p>التعهد 11: شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي</p> <p>"إنشاء مبادرات حول الحكومة المفتوحة على مستوى عشر بلديات (10).. من خلال اعتماد ذات المقاربة التشاركية"</p>	<p>النظر في وضع استراتيجيات محددة لضمان المشاركة من مجموعات مثل: النساء والشباب والفئات المهمشة الأخرى، بما يعكس احتياجاتهم في الإجراءات المحلية الناتجة والمتعلقة بالحكومة المفتوحة.</p>	<p>ملاحظة: سيتم تقييم ذلك في نهاية دورة خطة العمل.</p>
<p>التعهد 6: الشفافية في الصناعات الاستخراجية</p> <p>"الإعداد للانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) من خلال تدعيم مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين المتعلقة بمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية وتسريع عملية تقديم الطلب إلى هذه المبادرة"</p>	<p>تقترح آلية إعداد التقارير المستقلة تعزيز نشر المعلومات حول هذا القطاع بشكل استباقي لدعم رقابة منظمات المجتمع المدني والرقابة المدنية. وهذا من شأنه ضمان معالجة مجموعات أصحاب المصلحة المتعددين للمخاوف المرتبطة بالترام القطاع الخاص بالمشاركة في المبادرة؛ وإيجاد التوازن بين المصالح المختلفة؛ - ووفقاً لتوصيات معهد حوكمة الموارد الطبيعية - يتعين على منظمات المجتمع المدني في إطار مجموعات أصحاب المصلحة المتعددين أن تضع استراتيجية اتصال قوية مع نطاق أوسع من المجتمع المدني وذلك بغية ضمان تمثيل الأولويات لاحتياجات المجتمع المدني ومصالحه بصورة حقيقية.</p>	<p>ملاحظة: سيتم تقييم ذلك في نهاية دورة خطة العمل.</p>
<p>التعهد 8: تدابير مكافحة الفساد</p> <p>"وضع الآليات للمساهمة في تكريس النزاهة في القطاع العمومي ومكافحة الفساد"</p>	<p>النظر في تعزيز عملية التشاور العمومية بشأن التشريعات الجديدة لمكافحة الفساد؛ والنشر الاستباقي للتصاريح عن الأصول أو المعلومات الأخرى ذات الصلة التي يمكن أن تسهم في تيسير الرقابة من جانب منظمات المجتمع المدني؛ وتقديم المزيد من المعلومات عن تأسيس هيئة الحوكمة الرشيدة ومحاربة الفساد لمعرفة ما إذا كان الهدف منها هو البناء على العمل السابق الذي قامت به الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (INLUCC)، وهي هيئة مؤقتة لمكافحة الفساد.</p>	<p>ملاحظة: سيتم تقييم ذلك في نهاية دورة خطة العمل.</p>

التوصيات

تهدف توصيات آلية إعداد التقارير المستقلة إلى تقديم المعلومات عن عملية وضع خطة العمل القادمة وتوجيه تنفيذ خطة العمل الحالية.

الجدول 3. التوصيات الخمس الرئيسية لآلية إعداد التقارير المستقلة

1	خلال عملية الإنشاء المشترك، تعزيز امتلاك منظمات المجتمع المدني في صياغة التعهدات والأهداف المرحلية، وأعضاء البرلمانات والقطاع الخاص في منتدى أصحاب المصلحة المتعددين، والأعوان العموميين على المستوى الوزاري لتحسين استدامة عملية شراكة الحكومة المفتوحة.
2	استخدام مقارنة قائمة على النتائج في وضع التعهدات من خلال إدراج وصف أكثر دقة للمشاكل والنتائج المتوقعة لكل تعهد.
3	تصميم التعهدات كحلول متصلة بالسياسات للمشاكل العمومية عن طريق توسيع تركيزها من تطوير الآليات (مثل المنصات) لتشمل أنشطة لتنفيذ نظرية التغيير ومعالجة المشاكل الأساسية المتصلة بالسياسات.
4	إدماج آليات المشاركة العمومية في التعهدات التي تهدف إلى إشراك المواطنين في الحوار بشأن السياسات أو البرامج أو القوانين العمومية، وطلب مساهماتهم وضمان استخدامها أثناء عمليات صنع القرار.
5	توسيع نطاق الجهود الرامية إلى فتح عملية إعداد الميزانية في إطار جهود التعافي من جائحة كوفيد-19 التي تساهم في تتبع النفقات والمزايا الضريبية والتركيز على توفير الخدمات العمومية بشكل يتسم بالشفافية والمساءلة.

حول آلية إعداد التقارير المستقلة

تهدف شراكة الحكومة المفتوحة إلى تأمين تعهدات ملموسة من قِبَل الحكومات لتعزيز الشفافية وتمكين المواطنين ومكافحة الفساد وتسخير التقنيات الحديثة لتعزيز الحوكمة. وتقوم آلية إعداد التقارير المستقلة التابعة لشراكة الحكومة المفتوحة بتقييم وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية لتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة وتحسين المساءلة.

وقد تعاون أمير صفاقسي مع آلية إعداد التقارير المستقلة لإجراء بحوث ومقابلات مكتبية لإبلاغ النتائج الواردة في هذا التقرير. ويعدُّ أمير مستشاراً في السياسة العمومية ومختصاً في الرقابة والتقييم.



أولاً: مقدمة

إن مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) هي عبارة عن شراكة عالمية تجمع بين الإصلاحيين الحكوميين وقادة المجتمع المدني لإنشاء خطط عمل تجعل الحكومات أكثر شمولاً واستجابة ومسؤولية. قد تعتمد تعهدات خطة العمل على الجهود القائمة، أو تحديد خطوات جديدة لإتمام الإصلاحات الجارية، أو الشروع في إجراءات في مجالٍ جديدٍ تماماً. وتقوم آلية إعداد التقارير المستقلة التابعة لشراكة الحكومة المفتوحة بمراقبة جميع خطط العمل لضمان متابعة الحكومات للتعهدات. ويستخدم قادة المجتمع المدني والحكومات التقييمات للنظر في مدى تقدمهم وتحديد ما إذا كانت الإجراءات قد أحدثت أثراً على حياة الناس.

بدأت تونس مشاركتها الرسمية في شراكة الحكومة المفتوحة في عام 2013. ويتناول هذا التقرير وضع وتصميم خطة العمل الثالثة في تونس للفترة من 2018-2020.

وقد اشتركت آلية إعداد التقارير المستقلة التابعة لشراكة الحكومة المفتوحة مع أمير صفاقسي، الباحث المستقل، الذي قام بإجراء المقابلات ووضع المسودة الأولية لهذا التقييم. وتهدف آلية إعداد التقارير المستقلة إلى تقديم المعلومات عن الحوار الجاري حول تطوير وتنفيذ التعهدات المستقبلية. وللحصول على وصف كامل لمنهجية آلية إعداد التقارير المستقلة، يرجى زيارة الموقع التالي:

<https://www.opengovpartnership.org/about/independent-reporting-mechanism..>

ثانياً: سياق الحكومة المفتوحة في تونس

تقدم خطة العمل الوطنية الثالثة في تونس تدابير تضيضي الطابع الوطني على عملية شراكة الحكومة المفتوحة، وتسهل النفاذ إلى المعلومة في مختلف القطاعات، وتعزز المشاركة العمومية في عملية صنع القرار. ورغم أن بعض التعهدات تعاني من الغموض المتعلق بها من حيث نطاقها وطموحها، فإنها في الإجمال تقدم تدابير قوية نسبياً للحصول على الشفافية والحد من الفساد في الحكومة.

معلومات أساسية

عقدت تونس انتخابات رئاسية وبرلمانية في عام 2019. ولم يحصل أي حزب أو قائمة على أكثر من 20% من الأصوات، وهو ما شكّل تحدياً لإقرار الإصلاحات الكبرى³. ومن حيث الرأي العام، عكس استطلاع رأي أجراه المعهد الجمهوري الدولي عام 2019 مواقف متشائمة بشكل متزايد تجاه العملية الانتخابية⁴. فعلى المستوى المحلي، عقدت تونس أول انتخابات بلدية حرة ونزيهة في عام 2018. وبحسب مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي فإن هذه الخطوة نحو اللامركزية قد تبدأ في معالجة الفوارق بين المناطق القائمة منذ أمد بعيد من خلال تمكين الجهات الفاعلة المحلية من اتخاذ القرارات المتعلقة بالاحتياجات المحلية⁵.

من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد بنسبة 4% في عام 2020⁶، مع معدل تضخم قدره 5.8%⁷. وقد كانت نسبة البطالة في عام 2019 حوالي 15.5%⁸، تنعكس في معظمها على فئات الشباب. وبحسب استطلاع الرأي الذي قام به المعهد الجمهوري الدولي عام 2018، فإن الأزمة الاقتصادية في تونس هي القضية الرئيسية التي تثير الاهتمام، تتبعها بشكل وثيق مشكلة البطالة. وخلال هذه الأزمة، ركزت الحكومة جهودها على تحقيق الاستقرار للاقتصاد ومكافحة الإرهاب⁹. وتواجه تونس تحديات عدم الاستقرار الإقليمي التي سببها النزاع في ليبيا، بما في ذلك التدفق المتنامي للأجانب¹⁰. ولا يوجد إجماع سياسي حول ما الذي يجب أن تتضمنه الإصلاحات الاقتصادية الكبرى أو المتعلقة بمكافحة الفساد فيما بقيت القرارات المتعلقة بهذه المسائل مهملة وخارج أولويات الأحزاب السياسية¹¹.

المساءلة ومكافحة الفساد

في عام 2019، صنف مؤشر مدركات الفساد تونس في المرتبة 73 من أصل 180 بلداً، بزيادة إلى درجة مقدارها 43 من أصل 100¹². وتعود هذه الزيادة الطفيفة إلى التدابير الحكومية الرامية إلى مكافحة الفساد، وأهمها إقرار قانون التصريح عن الأصول، ومكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح¹³. ومع ذلك، وفقاً لما ذكرته منظمة I-Watch (أنا يقط)، فإن هذا القانون لم يحقق النتائج المتوقعة¹⁴. ولتحسين التنفيذ، تتضمن خطة العمل الحالية تعهداً بإصدار أمر ترميمي بشأن هذا القانون، وكذلك بشأن القانون الجديد الخاص بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين (التعهد 8). بالإضافة إلى ذلك، قامت مجموعة العمل المالي (FATF) في أكتوبر/تشرين الأول 2019 بإزالة اسم تونس من القائمة السوداء للدول عالية المخاطر بسبب غسل الأموال وتمويل الإرهاب¹⁵. وقد ذكرت مجموعة العمل المالي (FATF) أنه على الرغم من أن وضع تونس سوف يظل تحت "المتابعة المعززة"، فإن هذا البلد قد امتثل لـ 29 توصية من توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) الخاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا¹⁶. ومن حيث الشفافية في القطاع الاستخراجي، صنف مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017 تونس باعتبارها الأفضل أداءً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث احتلت المرتبة العالمية الـ 26 من أصل 89 بلداً¹⁷. وتتضمن خطة العمل الحالية تعهدين مستمرين في بناء الشفافية في الصناعات الاستخراجية والمحروقات (التعهدان 6 و 7). كما يهدف إلى زيادة المساءلة في عملية الميزانية من خلال تفعيل اللجنة المشتركة للشفافية المالية، وكذلك نشر تقرير مراجعة الحسابات وقانون أساسي بشأن الميزانية (التعهد 9).

النفاذ إلى المعلومة

وفقاً للتصنيف العالمي في حق النفاذ إلى المعلومة، فإن القانون التونسي في حق النفاذ إلى المعلومة (القانون رقم 22-2016) يعتبر من بين الأفضل على مستوى العالم، حيث تحتل تونس المرتبة 13 من أصل 128 دولة¹⁸. واستجابةً لضغوط الناشطين، أقرت تونس القانون في عام 2016، لكي تصبح الدولة العربية الثالثة التي لديها مثل هذا التشريع. ويفرض القانون التونسي على كافة المؤسسات التي تستخدم التمويل الحكومي نشر المعلومات علناً عند الطلب. ويشمل نطاق هذا القانون مخططات تنظيمية ونصوص قانونية واتفاقيات حكومية وسياسات وبرامج عمومية وعمليات شراء وإحصاءات وأي معلومات تتعلق بالمالية العامة¹⁹. كما أنشأ القانون التونسي لجنة مستقلة أطلق عليها اسم هيئة النفاذ إلى المعلومة (INAI) للإشراف على الامتثال - وهي أول هيئة من نوعها في العالم العربي. وبالنسبة إلى الموظف العمومي الذي يمنع عمداً النفاذ إلى المعلومة، يفرض القانون غرامة تتراوح بين 500 و5000 دينار تونسي (ما بين 170 و1700 دولار أمريكي) وعقوبات تأديبية. وبحلول عام 2019، أصدرت الهيئة أكثر من 200 حكم رداً على أكثر من 600 طلب (ثلثها لصالح مقدمي الطلب) ولم تتم أي محاكمة بسبب انتهاك أحكام العقوبات²⁰. وتتضمن خطة العمل الحالية تعهداً بمواصلة تنفيذ القانون رقم 22-2016 (التعهد 1).

وفيما يتعلق بالبيانات المفتوحة، بحلول عام 2016، وجد مقياس البيانات المفتوحة أن معظم مجموعات البيانات الحكومية التي تم تحليلها كانت متوفرة على الإنترنت، باستثناء بيانات الخرائط وبيانات الملكية العقارية والبيانات التفصيلية عن الإنفاق الحكومي وأداء القطاع الصحي. ومع ذلك، فإن مجموعات البيانات هذه لم يتم تحديثها بشكل منتظم أو لم يتم قراءتها بواسطة الآلة وإعادة استخدامها ككل، وبالتالي كانت الدرجة الإجمالية 32 من أصل 100²¹. وتعزز خطة العمل الحالية إصدار إطار تنظيمي للبيانات المفتوحة

(التعهد 2) وإنشاء بوابات على الإنترنت للوصول إلى البيانات الجغرافية (التعهد 3)، وبيانات النقل البري (التعهد 4)، وبيانات استهلاك المياه (التعهد 5)، وبيانات الملكية العقارية (التعهد 12).

الحيز المدني

في إبريل/نيسان 2019، احتلت تونس المرتبة 72 من أصل 182 بلداً في المؤشر العالمي لحرية الصحافة، متقدمة 25 مرتبة منذ العام السابق. 22. وبشكل عام، فإن الصحافة قادرة على العمل بحرية في تونس، رغم وجود بعض العقبات أمام مراقبة الحكومة، لا سيما من حيث الأمن الوطني وتغطية الشرطة. 23. وهناك تنوع كبير في ملكية وسائل الإعلام في البلاد. 24. غير أن البيانات المتعلقة بمصادر التمويل غير متاحة للعموم. 25. ولدى تونس اتحاد للصحفيين/ اتحاد للعمال قويان يدافعان بنشاط عن الحريات المدنية. 26.

منذ ثورة الياسمين، اتسع الحيز المدني بشكل كبير، حيث احتلت تونس المرتبة الأعلى في المنطقة في مؤشر بيت الحرية لعام 2019 (69 من أصل 100) ومؤشر الحرية الإنسانية (109 من 162). 27. تجري المظاهرات العامة حول القضايا السياسية والاجتماعية والإقتصادية بشكل منتظم، على الرغم من أنها تواجه قيوداً بسبب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2015 وحالة الطوارئ (تم تجديدها في عام 2018). وتسمح هذه القيود لقوات الأمن بحظر الإضرابات والاجتماعات والتجمعات الكبيرة التي تعتبر من المرجح أن تحرض على الفوضى. 28. في يناير/كانون الثاني 2018، تم اعتقال أكثر من 900 متظاهر أثناء احتجاجهم على قرار الحكومة بخفض عجز الموازنة للوفاء بالاتفاق مع الجهات المانحة الدولية. 29.

وعلى الرغم من التحديات، فإن شبكة واسعة ونشطة ومتنوعة من منظمات المجتمع المدني والمبادرات التي يديرها المواطنون تعمل في مجال الشفافية والنزاهة في تونس. 30. وتعد تونس صاحبة إطار العمل القانوني الأكثر تقدماً للمجتمع المدني في العالم العربي (المرسوم 88) 31. وفي جميع الأحوال، في يوليو/تموز 2018، أقر البرلمان قانوناً يطالب منظمات المجتمع المدني بالتسجيل في سجل المؤسسات الوطني الجديد. وقد تم انتقاد هذا القانون من قبل منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية كونه يعيق حرية التنظيم (التجمع). وينص القانون على أن تقوم منظمات المجتمع المدني بإخبار أنشطتها إلى الدولة، وأن تخضع موظفي منظمات المجتمع المدني الذين يقدمون معلومات كاذبة عن التسجيل إلى السجن لمدة خمس سنوات وغرامة بحد أقصى قدره 50 000 دينار تونسي (18 000 دولار). 32.

وتهدف خطة العمل الحالية لتعزيز الحيز المدني من خلال الإنشاء المشترك لخطط شراكة الحكومة المفتوحة على مستوى البلديات (التعهد 11)، وكذلك إشراك الشباب في المجالس المحلية ومنصة للملاحظات والتقييمات على الإنترنت (التعهد 10).

- 1 "انتخابات تونس: قيس سعيد يصبح رئيساً"، أخبار هيئة الإذاعة البريطانية، 14 أكتوبر/تشرين الأول/تشرين الأول 2019، <https://www.bbc.com/news/world-africa-50032460>.
- 2 شارون جريوال، "الفازون والخاسرون في الانتخابات البرلمانية في تونس"، صحيفة واشنطن بوست، 8 أكتوبر/تشرين الأول/تشرين الأول 2019، <https://www.washingtonpost.com/politics/2019/10/08/winners-losers-tunisia-parliamentary-elections/>.
- 3 فاضل علي رضا، خبير شؤون الشرق الأوسط المقيم في تونس، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، أكتوبر/تشرين الأول/تشرين الأول 2018.
- 4 "استطلاع رأي جديد: التونسيون متشائمون بشأن العملية الانتخابية"، المعهد الجمهوري الدولي، 28 مارس/آذار/آذار 2019، <https://www.iri.org/resource/new-poll-tunisia-pessimistic-about-electoral-process>.
- 5 سارة بيركس ومروان المعشر، "اللامركزية في تونس: تمكين المدن، إشراك الناس"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 17 مايو/أيار/أيار 2018، <http://bit.ly/2SEHoIA>.
- 6 "تحديث البيانات الاقتصادية لتونس - أبريل/نيسان 2020"، البنك الدولي، 16 أبريل/نيسان/نيسان 2020. 6 <https://www.worldbank.org/en/country/tunisia/publication/economic-update-april-2020>.
- 7 "معدل التضخم في تونس"، تريندينغ إيكونوميكس، فبراير/شباط/شباط 2020، <https://tradingeconomics.com/tunisia/inflation-cpi>.
- 8 بيانات البنك الدولي، تونس، ديسمبر/كانون الأول/كانون الأول 2019، <https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=TN>.
- 9 جيهان الغماري، "الحكومة الجديدة في تونس تعمق الفجوة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء"، بلومبرغ، 6 نوفمبر/تشرين الثاني/تشرين الثاني 2018، <https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-11-06/tunisia-s-new-cabinet-deepens-rift-between-president-and-pm>.
- 10 "تونس تستعد لاستقبال مزيد من اللاجئين من ليبيا"، موقع إنفو ميغزانتس، 13 يناير/كانون الثاني 2020، <https://www.infomigrants.net/en/post/22037/tunisia-prepares-to-receive-additional-refugees-from-libya>.
- 11 فاضل علي رضا، خبير شؤون الشرق الأوسط المقيم في تونس، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، أكتوبر/تشرين الأول/تشرين الأول 2018.
- 12 منظمة الشفافية الدولية، تونس، <https://www.transparency.org/country/TUN>.
- 13 "تونس تتقدم مرتبة واحدة في مؤشر مدركات الفساد"، كل أفريقيا، 29 يناير/كانون الثاني 2019، <https://allafrica.com/stories/201901290862.html>.
- 14 "تونس تتقدم مرتبة واحدة في مؤشر مدركات الفساد"، كل أفريقيا، 29 يناير/كانون الثاني 2019، <https://allafrica.com/stories/201901290862.html>.
- 15 "إزالة تونس من القائمة السوداء لمجموعة العمل المالي"، شينخوا، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2019، http://www.xinhuanet.com/english/2019-10/18/c_138483664.htm.
- 16 "ستتم إزالة تونس من القائمة السوداء لغسيل الأموال في أكتوبر/تشرين الأول"، ميدل إيست مونيتور، 22 يونيو/حزيران 2019، <http://bit.ly/2VIGGqn>.
- 17 "مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017 - تونس"، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، <https://resourcegovernanceindex.org/country-profiles/TUN/oil-gas>.

- 18 التصنيف العالمي في حق النفاذ إلى المعلومة، [./https://www.rti-rating.org](https://www.rti-rating.org).
- 19 "تونس: المواطنون يختبرون قانون الحق في النفاذ إلى المعلومة"، هيومن رايتس ووتش، 15 فبراير/ شباط 2019، <https://www.hrw.org/news/2019/02/15/tunisia-citizens-testing-right-information-law#>.
- 20 "تونس: المواطنون يختبرون قانون الحق في النفاذ إلى المعلومة"، هيومن رايتس ووتش، 15 فبراير/ شباط 2019، <https://www.hrw.org/news/2019/02/15/tunisia-citizens-testing-right-information-law#>.
- 21 مقياس البيانات المفتوحة – تونس (2016)"، مؤسسة الشبكة العالمية، https://opendatabarometer.org/4thedition/detail-country/?_year=2016&indicator=ODB&detail=TUN.
- 22 مراسلون بلا حدود، تونس، <https://rsf.org/en/tunisia>.
- 23 "قد تؤدي الانتخابات القادمة إلى إنشاء أو كسر الصحافة الحرة الناشئة في تونس"، روبرت ماهوني، لجنة حماية الصحفيين، 25 يونيو/حزيران 2019، <https://cpj.org/blog/2019/06/tunisia-elections-press-freedom-arab-spring.php>.
- 24 الرقابة على ملكية وسائل الإعلام، تونس، <https://www.mom-rsf.org/en/countries/tunisia/>.
- 25 "قد تؤدي الانتخابات القادمة إلى إنشاء أو كسر الصحافة الحرة الناشئة في تونس"، روبرت ماهوني، لجنة حماية الصحفيين، 25 يونيو/حزيران 2019، <https://cpj.org/blog/2019/06/tunisia-elections-press-freedom-arab-spring.php>.
- 26 "درس تونس الصعب لمحمد بن سلمان"، معهد بروكجز، ديسمبر/كانون الأول 2018، [./https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2018/12/01/tunisia-tough-lesson-for-mohammed-bin-salman](https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2018/12/01/tunisia-tough-lesson-for-mohammed-bin-salman).
- 27 مؤشر الحرية الإنسانية 2016"، معهد كاتو، فاسكيز، إيان وبورشنيك وتانيا، <https://object.cato.org/sites/cato.org/files/human-freedom-index-files/human-freedom-index-2016-update-3.pdf>.
- 28 "دول خريطة تقرير الحرية في العالم 2019"، تونس، بيت الحرية، <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2019/tunisia>.
- 29 "دول خريطة تقرير الحرية في العالم 2019"، تونس، بيت الحرية، <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2019/tunisia>.
- 30 "مركز موارد مكافحة الفساد U4"، تونس، <https://www.u4.no/publications/country-profile-tunisia>.
- 31 "صفحة حقائق- هل المجتمع المدني في تونس مهدد؟ تدقيق حقيقة الجدل حول قانون جديد للمنظمات غير الربحية في تونس"، مشروع عن الديمقراطية في الشرق الأوسط، 21 يونيو/حزيران 2018، <https://pomed.org/fact-sheet-is-civil-society-in-tunisia-under-threat/>.
- 32 "علاقة الدولة والمجتمع المدني الغامضة في تونس"، مارو يوسف، موقع أوين ديموكراسي.

ثالثاً: القيادة وإجراءات أصحاب المصالح المتعددين

شكلت تونس منتدى لأصحاب المصالح المتعددين قام حتى الآن بوضع خطة العمل الثانية والثالثة وعقد اجتماعات شهرية منذ مارس/آذار 2018 لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ تعهدات شراكة الحكومة المفتوحة. وفي حين تشارك منظمات المجتمع المدني التونسية بشكل فعال في اجتماعات منتدى أصحاب المصالح المتعددين، فإن ممثلي الحكومة وأعضاء البرلمان والقطاع الخاص هم أقل مشاركة فيها. وقد تلقى أعضاء منتدى أصحاب المصالح المتعددين صندوق التمويل الائتماني متعدد المانحين التابع لشراكة الحكومة المفتوحة، والذي عمل على تحسين عملية الإنشاء المشترك.

القيادة

منذ فبراير/شباط 2014، كانت الحكومة الإلكترونية وإدارة الحكومة المفتوحة بمثابة مركز التنسيق في تونس، كما كُلفت بتشكيل اللجنة التوجيهية والإشراف عليها (منتدى أصحاب المصلحة المتعددين). وقد عملت هذه الوحدة تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء منذ عام 2017، وفي حين أن اللجنة التوجيهية مسؤولة عن تصميم خطة العمل الوطنية وتنفيذها، فإن وحدة الحكومة الإلكترونية والبيانات المفتوحة تقوم بإعداد تقارير التقييم الذاتي للحكومة والتقييم الذاتي في نهاية المدة. 2 فيما بقي تنسيق جهود شراكة الحكومة المفتوحة داخل وحدة الحكومة الإلكترونية. كما ظل السيد خالد سلامي، المدير العام لوحدة الحكومة الإلكترونية والبيانات المفتوحة، هو جهة الاتصال لشراكة الحكومة المفتوحة في تونس منذ خطة العمل الأولى.

إجراءات أصحاب المصلحة المتعددين خلال وضع خطة العمل

في عام 2017، اعتمدت شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) معايير المشاركة والإنشاء المشترك لشراكة الحكومة المفتوحة التي تهدف إلى دعم المشاركة والإنشاء المشترك من قبل المجتمع المدني في جميع مراحل دورة شراكة الحكومة المفتوحة. ومن المتوقع أن تفي جميع البلدان المشاركة في شراكة الحكومة المفتوحة بهذه المعايير. وتهدف هذه المعايير إلى رفع مستوى الطموح والجودة للمشاركة أثناء وضع وتنفيذ ومراجعة خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة.

كما تؤسس بنود الحوكمة في شراكة الحكومة المفتوحة متطلبات المشاركة والإنشاء المشترك التي يتعين على أي دولة أو كيان أن يحققها عند وضع خطة العمل وتنفيذها من أجل العمل وفقاً لعملية شراكة الحكومة المفتوحة. ولم تقم تونس بإجراءات تتعارض مع عملية شراكة الحكومة المفتوحة.³

يرجى الرجوع إلى الملحق الأول للاطلاع على نظرة عامة عن أداء تونس في تنفيذ معايير المشاركة والإنشاء المشترك طوال فترة وضع خطة العمل.

الجدول [2.3]: مستوى التأثير العمومي

قامت آلية إعداد التقارير المستقلة بتكييف "طيف المشاركة" التابع للجمعية الدولية للمشاركة العامة (IAP2) ليطبق على شراكة الحكومة المفتوحة. 4. ويبين هذا الطيف المستوى المحتمل للتأثير العمومي على محتويات خطة العمل. وانطلاقاً من روح شراكة الحكومة المفتوحة، ينبغي أن تتطلع معظم الدول إلى صفة "متعاونة".

مستوى التأثير العمومي	أثناء وضع خطة العمل
تمكين	سلمت الحكومة سلطة اتخاذ القرار إلى أفراد من العموم.
تعاون	كان هناك حوار متكرر وساعد عموم المواطنين في وضع جدول الأعمال.
إشراك	قدمت الحكومة ملاحظات تقييمية حول كيفية النظر في المدخلات العمومية. ✓
تشاور	بإمكان عموم المواطنين القيام بإسهامات.
إخبار	وفرت الحكومة لعموم المواطنين معلومات عن خطة العمل.
لم يتم أي تشاور	لم يتم أي تشاور

منتدى أصحاب المصلحة المتعددين

تعد اللجنة التوجيهية (منتدى أصحاب المصلحة المتعددين) مسؤولة عن إعداد خطة العمل ومتابعة تنفيذها. وقد ضمت اللجنة التوجيهية الأولى، التي أنشئت في يوليو/تموز 2014 لوضع وتنفيذ خطة العمل الوطنية الأولى، عشرة أعضاء، بواقع خمسة أعضاء يمثلون الحكومة، وخمسة أعضاء يمثلون المجتمع المدني. 5. وأثناء وضع خطة العمل الوطنية الثانية، تم إنشاء اللجنة التوجيهية في

أكتوبر/تشرين الأول 2016 وتوسيعها لتشمل أعضاء جدد حيث أصبح العدد الكلي 16 عضواً: ثمانية أعضاء يمثلون الحكومة وثمانية أعضاء يمثلون المجتمع المدني⁷. وقد عملت هذه اللجنة التوجيهية على وضع خطة العمل الثالثة.

كانت اجتماعات اللجنة التوجيهية مفتوحة أمام المراقبين. ولقد شهد الباحث في آلية إعداد التقارير المستقلة مشاركة منظمات المجتمع المدني الفعالة في اللجان التوجيهية⁸. كما شاركت المرأة بشكل فعال في اجتماعات منتدى أصحاب المصلحة المتعددين، وفي بعضها كان عددهن يفوق عدد المشاركين من الذكور. وبشكل عام، كانت مشاركة المسؤولين الحكوميين أقل انتظاماً. وعلاوة على ذلك، لم يحضر القطاع الخاص (الأعضاء المخولين بالتصويت في اللجنة التوجيهية) وممثلو البرلمان (كمراقبين وليس كأعضاء مخولين بالتصويت) أغلب الاجتماعات¹⁰. ولم تكن هناك قواعد لاستبعاد أو استبدال الغائبين.

أنشأت وحدة الحكومة الإلكترونية والبيانات المفتوحة موقفاً على شبكة الإنترنت باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية مكرساً لشراكة الحكومة المفتوحة¹¹. ويحتوي الموقع على خطط العمل ومحاضر اجتماعات اللجنة التوجيهية وتقارير التقييم الذاتي، وتقارير آلية إعداد التقارير المستقلة، ومعلومات حول التعهدات المنقذة. كما نشرت بعض المعلومات عن اللجان التوجيهية للخطتين السابقتين، ولكنها لم تستكمل بعد لتعكس خطة العمل الثالثة. بالإضافة إلى ذلك، يعمل موقع الإنترنت كأداة اتصال للأنشطة والمدونات والصور ومقاطع الفيديو والتقارير المتعلقة بشراكة الحكومة المفتوحة¹². كما أصدر عضوان من المجتمع المدني في اللجنة التوجيهية وهما الشبكة التونسية للجمعيات الوطنية والتنمية (TACID) والجمعية التونسية للحكومة المحلية (ATGL) تقارير مستقلة لمراقبة اللجنة التوجيهية من حيث تنفيذ التعهدات والحضور.

في مارس/آذار 2019، شاركت تونس في أسبوع شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) مع العديد من الأنشطة اليومية التي نظمتها الحكومة ومنظمات المجتمع المدني¹³. وكانت هذه فرصة لعرض التعهدات في المعهد العالي للإدارة والبرلمان التونسي في مناسبتين منفصلتين. وعلاوة على ذلك، نظم منتدى أصحاب المصلحة المتعددين حفل توزيع جوائز للاعتراف بمساهمة أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية شراكة الحكومة المفتوحة¹⁴.

المشاركة والالتزام طوال عملية وضع خطة العمل

أجرت الحكومة مشاوراتها لجمع المقترحات على مرحلتين¹⁵. تم تنفيذ المرحلة الأولى من المشاورات في مارس/آذار 2018 من خلال منصة عبر الإنترنت وكذلك من خلال الأشخاص على حد سواء¹⁶. بالنسبة للاستشارة عبر الإنترنت، استخدمت الحكومة الموقع الإلكتروني e-participation.tn لجمع آراء وملاحظات المواطنين حول مختلف مسائل السياسة العمومية¹⁷، فيما شملت المشاورات الشخصية عقد اجتماعات في الوزارات والمؤسسات التابعة لها بمشاركة منظمات المجتمع المدني¹⁸. وخلال شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب 2018، نظمت الحكومة أيضاً عدة ورشات عمل وأياماً مفتوحة على المستوى المحلي¹⁹. وتضمنت هذه المناسبات ورشة عمل في بلدية حلق الوادي، ويوم مفتوح في ولاية الكاف، واجتماع في بلدية صفاقس²⁰. وخلال هذه المرحلة، تم جمع أكثر من 600 اقتراح²¹. وبغية تقييم المقترحات واختيار القائمة النهائية، تم إنشاء مجموعة عمل تتألف من منظمات المجتمع المدني وممثلي الحكومة²². وقامت مجموعة العمل من خلال استخدام قائمة بمعايير التقييم مثل التوقيت المناسب وقابلية القياس والأثر المحتمل ومدى الصلة وغير ذلك، باختيار 32 مقترحاً وأرسلت القائمة إلى المرحلة الثانية من المشاورات²³.

وضعت الحكومة قائمة بـ 32 مقترحاً على الموقع الإلكتروني نفسه في أغسطس/آب 2018 (لمدة أسبوعين) وللمرحلة الثانية من المشاورات²⁴. كما أجرت الحكومة المشاورات من خلال عدة ورشات عمل ومنتديات شارك فيها أعضاء من منظمات المجتمع المدني²⁵. وباستخدام هذين النهجين، تم اختيار 13 تعهداً لخطة العمل الوطنية الثالثة. وتدرج التعهدات المختارة في أربعة محاور:

- تكريس حق النفاذ إلى المعلومة وفتح البيانات العمومية،
- دعم الشفافية في مجال التصرف في الموارد الطبيعية؛
- تكريس النزاهة والمقاربة التشاركية والحكومة المحلية،
- تحسين جودة الخدمات الإدارية.

وإلى حد ما، قدمت الحكومة أيضاً ردودها المتعلقة باختيار التعهدات الثلاثة عشر لخطة العمل الثالثة²⁶. وعلى أساس محاضر الاجتماعات المتاحة، قدمت الحكومة وناقشت محتوى خطة العمل بغية إجراء تعديلات نهائية بمشاركة مختلف الأطراف المعنية. غير أنه من غير الواضح ما هي الملاحظات التي قُدمت إلى النطاق الأوسع من عموم المواطنين بشأن اختيار التعهدات.

قامت الحكومة بتصميم خطة اتصال مخصصة لخطة العمل، وقامت بتصميم هوية بصرية جديدة وشعار وموقع إنترنت لشراكة الحكومة المفتوحة OGP، والعديد من العناصر التي تحمل العلامة التجارية مثل الأقلام، وأوراق الملاحظات، والنشرات الإعلانية، والمجلدات التي تحتوي على معلومات حول عملية الإنشاء المشترك. كما استخدمت وحدة الحكومة الإلكترونية والبيانات المفتوحة منصات وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المنشورات ومقاطع الفيديو لزيادة الوعي بشأن الحكومة المفتوحة. كما أجرت الحكومة مشاورات على شبكة الإنترنت من خلال مشاركة الروابط من أجل جمع ملاحظات وآراء عموم المواطنين²⁷.

تلقت كل من الشبكة التونسية للجمعيات الوطنية والتنمية (TACID) والجمعية التونسية للحكومة المحلية (ATGL) دعماً مالياً وتقنياً من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية الإعلامية²⁸. كما تلقت أعضاء اللجنة التوجيهية صندوق التمويل الائتماني متعدد المانحين التابع لشراكة الحكومة المفتوحة. وقد دعمت كل من وحدة الدعم التابعة لشراكة الحكومة المفتوحة²⁹ والحكومة التونسية منظمات المجتمع المدني في عملية تقديم الطلبات وقدمت التوصيات والتوجيهات في هذا الشأن. وكن نتيجة لذلك،

يمكن لأعضاء منتدى أصحاب المصلحة المتعددين من منظمات المجتمع المدني التغلب على القيود المفروضة على الميزانية والاستفادة من الأموال لدعم عملية الإنشاء المشترك لشراكة الحكومة المفتوحة.

وفي الفترة ما بين يونيو/حزيران ونوفمبر/تشرين الثاني 2018، نظمت منظمات المجتمع المدني المتناظرة للأموال ورشات عمل في 20 بلدية في مختلف أنحاء تونس، بمشاركة ممثلين من 100 بلدية³⁰. وقد شملت برامج ورشات العمل تعريفاً عاماً بشراكة الحكومة المفتوحة كمنظمة، وقيم شراكة الحكومة المفتوحة، ومختلف العمليات والتقارير، وسجل تونس مع شراكة الحكومة المفتوحة (خطط العمل، والتعهدات المنجزة، وما إلى ذلك)³¹. وقد كان لورشات العمل هذه ثلاثة أهداف رئيسية هي: 32

- تعريف المشاركين بعملية شراكة الحكومة المفتوحة؛
- زيادة الوعي بمبادئ وقيم الحكومة المفتوحة؛
- تلقي المدخلات والملاحظات حول خطة العمل الثالثة.

وقد ساعد الصندوق الائتماني متعدد المانحين منظمات المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين على توسيع نطاق اتصالاتهم بمناطق إضافية ومزيد من المنظمات مقارنةً بخطة العمل السابقة. وقد حضرت اللقاءات المفتوحة مختلف منظمات المجتمع المدني المحلية. وساعد تدريب المسؤولين المحليين على زيادة وعيهم بعملية شراكة الحكومة المفتوحة ومبادئ الحكومة المفتوحة بشكل عام، كما أدى إلى إثارة اهتمامهم بعملية شراكة الحكومة المفتوحة³³. ونتيجةً لذلك، تضمنت خطة العمل تعهداً بتنفيذ مبادرة لتطبيق شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي.

توصيات الإنشاء المشترك والمشاركة خلال وضع الخطة

أظهرت تونس أدلة على الإنجاز والأداء القوي في مجالات الإدارة والتواصل والتوعية لدى منتدى أصحاب المصلحة المتعددين خلال عملية وضع الخطة. يتألف منتدى أصحاب المصلحة المتعددين من ممثلي الحكومة ومنظمات المجتمع المدني الذين يجتمعون مرة واحدة شهرياً على الأقل. وبالنسبة لخطة العمل الثالثة، حاول منتدى أصحاب المصلحة المتعددين توسيع مظلة المشاركين بحيث تشمل الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي لم تشارك في عملية الإنشاء المشترك لخطة العمل السابقة³⁴.

ويتمثل أبرز تغيير في خطة العمل الثالثة هذه في إدراج تعهد ستضطلع به الحكومات المحلية (التعهد 11). في الواقع، في يونيو/حزيران 2018، قام البنك الدولي وشراكة الحكومة المفتوحة بمنح صندوق تمويل ائتماني إلى الشبكة التونسية للجمعيات الوطنية والتنمية (TACID) والجمعية التونسية للحكومة المحلية (ATGL) لتحسين عملية الإنشاء المشترك. وقد ساعد ذلك في الوصول إلى مختلف المناطق النائية وتنظيم عدة ورشات عمل ودورات تدريبية.

ومع ذلك، فعند مقارنة خطتي العمل 2016-2018 و 2018-2020، من الملاحظ تشابه أصحاب المصلحة من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني الذين لهم مشاركة مباشرة في التعهدات، وأن عدداً قليلاً من التعهدات فقط قد وسع نطاق امتلاكها ليشمل أطرافاً فاعلة جديدة.

بالنسبة للعملية التي ستجري في المستقبل، توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بما يلي:

- **الحفاظ على الدعم والمشاركة مع منظمات المجتمع المدني:** خلال خطة العمل الثالثة، استفادت تونس من عدة قنوات دعم والتي أحدثت farkاً في القدرة على الاتصال بنطاق أوسع من الجمهور. ويتمثل التحدي الذي لا يزال قائماً في الحفاظ على هذا المستوى من الاتصال في خطط العمل المقبلة. على سبيل المثال، يمكن لمنتدى أصحاب المصلحة المتعددين إنشاء قاعدة بيانات للمشاركين من هذه العملية لإنشاء قناة اتصال ومعلومات دائمة للفرص المستقبلية للمشاركة في شراكة الحكومة المفتوحة. كما يمكن أيضاً لمنتدى أصحاب المصلحة المتعددين النظر في مشاركة الدروس والخبرات المكتسبة من تنفيذ خطة العمل مع منظمات المجتمع المدني أو المؤسسات الحكومية المحددة التي لم تشارك بعد، ولكن ذلك سيؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة للاستفادة من المعلومات لخلق زخم لخطة العمل المقبلة.
- **تعزيز قواعد المشاركة في اجتماعات منتدى أصحاب المصلحة المتعددين:** يضم التكوين الحالي لمنتدى أصحاب المصلحة المتعددين أعضاء في البرلمان وممثلين عن القطاع الخاص؛ غير أنهم لا يشاركون بانتظام في اجتماعات المنتدى. ويمكن أن يستفيد منتدى أصحاب المصلحة المتعددين من مشاركة كل منهما، إما بصفة عضو أو مراقب. كما يمكن للمنتدى أن يطلب حضور ممثل من مكتب البرلمان لضمان وجود حضور منتظم للبرلمان في الاجتماعات. وهذا من شأنه أن يعزز من امتلاكهم لخطة العمل.

1 "تقرير نهاية المدة في تونس 2014-2016"، شراكة الحكومة المفتوحة،

[./https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-end-of-term-report-2014-2016](https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-end-of-term-report-2014-2016)

2 عبد الحميد جرموني، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة.

3 العمل على عكس العملية - الحكومة لم تقم بالوفاء ب: (1) "الإشراك" أثناء وضع خطة العمل الوطنية أو "الإخبار" أثناء تنفيذ خطة العمل الوطنية (2) تفشل الحكومة في جمع ونشر وتوثيق سجل على موقع الإنترنت الوطني لشراكة الحكومة المفتوحة OGP بما يتماشى مع توجيهات آلية إعداد التقارير المستقلة (IRM).

- 4 "طيف المشاركة العمومية في IAP2"، الجمعية الدولية للمشاركة العامة (IAP2)، 2014، http://c.ymcdn.com/sites/www.iap2.org/resource/resmgr/foundations_course/IAP2_P2_Spectrum_FINAL.pdf.
- 5 اللجنة التوجيهية، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?cat=50>.
- 6 اللجنة التوجيهية، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?cat=50>.
- 7 المرجع السابق
- 8 محضر الاجتماع في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2019: اجتماع اللجنة المشتركة المكلفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?cat=51>.
- 9 محضر الاجتماع في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2019: اجتماع اللجنة المشتركة المكلفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?cat=51>.
- 10 شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، الصفحة الإنكليزية، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en>.
- 11 شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، الصفحة العربية، <http://www.ogptunisie.gov.tn>.
- 12 محضر الاجتماع في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2019: اجتماع اللجنة المشتركة المكلفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?cat=51>.
- 13 ملاحظة من زيارة ميدانية، تونس، مارس/آذار 2019.
- 14 ملاحظة من زيارة ميدانية، تونس، مارس/آذار 2019.
- 15 "خطة العمل 2018-2020 في تونس"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?cat=54>.
- 16 أسماء شريفي، عضو من المجتمع المدني في منتدى أصحاب المصلحة المتعددين، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، مارس/آذار 2019.
- 17 "بوابة المشاركة العمومية"، الحكومة التونسية، <http://www.e-participation.tn>.
- 18 "خطة العمل 2018-2020 في تونس"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?cat=54>.
- 19 "خطة العمل 2018-2020 في تونس"، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?cat=54>.
- 20 المرجع السابق
- 21 المرجع السابق
- 22 المرجع السابق
- 23 المرجع السابق
- 24 المرجع السابق
- 25 المرجع السابق
- 26 محضر الاجتماع في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2018: اجتماع اللجنة المشتركة المكلفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=1162>.
- 27 محضر الاجتماع في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2018: اجتماع اللجنة المشتركة المكلفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة، شراكة الحكومة المفتوحة في تونس، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=1162>.
- 28 أسماء شريفي وعائشة القرافي، مديرتا الجمعية التونسية للحكومة المحلية (ATGL)، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة في مارس/آذار 2019.
- 29 اتصال بوحدة دعم شراكة الحكومة المفتوحة OGP، أكتوبر/تشرين الأول 2018، واشنطن العاصمة.
- 30 أسماء شريفي، "جلب الديمقراطية إلى الشعب، بلدية واحدة في كل مرة - تونس"، شراكة الحكومة المفتوحة، 28 يناير/كانون الثاني 2020، <https://www.opengovpartnership.org/stories/bringing-democracy-to-the-people-one-municipality-at-a-time-tunisia/>.
- 31 أسماء شريفي وعائشة القرافي وريم قرناوي، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة في مارس/آذار 2019.
- 32 تقارير البعثات المقدمة من المانحين عن الأنشطة التي تم القيام بها في إطار الصندوق الذي تم تلقيه.
- 33 أسماء شريفي، "جلب الديمقراطية إلى الشعب، بلدية واحدة في كل مرة - تونس"، شراكة الحكومة المفتوحة، 28 يناير/كانون الثاني 2020، <https://www.opengovpartnership.org/stories/bringing-democracy-to-the-people-one-municipality-at-a-time-tunisia/>.
- 34 خالد سلامي وأسماء شريفي، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة.

رابعاً: التعهدات

تقوم جميع الحكومات المشاركة في شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) بوضع خطط عمل لشراكة الحكومة المفتوحة تشمل تعهدات ملموسة على مدى فترة زمنية مدتها سنتان. وتبدأ الحكومات خطط عملها المتعلقة بشراكة الحكومة المفتوحة عن طريق تشارك الجهود القائمة المتعلقة بالحكومة المفتوحة، بما في ذلك استراتيجيات محددة وبرامج جارية.

ولا بد أن تكون التعهدات مناسبة لكل من الظروف والتحديات الفريدة التي تواجهها تونس. كما ينبغي أن تكون تعهدات شراكة الحكومة المفتوحة متناسبة مع قيم شراكة الحكومة المفتوحة المنصوص عليها في مواد الحوكمة لشراكة الحكومة المفتوحة وإعلان الحكومة المفتوحة الذي وقّعه جميع البلدان المشاركة فيها. ويمكن الحصول على المؤشرات والطريقة المستخدمة في أبحاث آلية إعداد التقارير المستقلة في دليل إجراءات آلية إعداد التقارير المستقلة². وفيما يلي ملخص للمؤشرات الرئيسية التي تقيّمها آلية إعداد التقارير المستقلة:

● إمكانية التحقق:

- غير محدد بما يكفي للتحقق منه: كما جاء في التعهد، هل تفتقر الأهداف المعلنة والإجراءات المقترحة إلى الوضوح والدقة الكافيين لإنجاز هذه الأهداف والتحقق منها موضوعياً من خلال عملية تقييم لاحقة؟
- محدد بما يكفي للتحقق منه: كما جاء في التعهد، هل الأهداف المعلنة والإجراءات المقترحة واضحة ومحددة بما يكفي للسماح بالتحقق من إنجازها بصورة موضوعية من خلال عملية تقييم لاحقة؟
- **الصلة:** يقيّم هذا المتغير مدى صلة التعهد بقيم شراكة الحكومة المفتوحة. وبناءً على القراءة المتأنية لنص التعهد على النحو المبين في خطة العمل، فإن الأسئلة التوجيهية لتحديد مدى الصلة هي:
 - النفاذ إلى المعلومة: هل ستكشف الحكومة عن مزيد من المعلومات أو تحسّن جودة المعلومات التي تم الكشف عنها لعموم المواطنين؟
 - المشاركة المدنية: هل ستخلق الحكومة أو ستحسن من الفرص أو القدرات لعموم المواطنين لإخبار القرارات أو السياسات أو التأثير فيها؟
 - المساءلة العمومية: هل ستخلق الحكومة أو ستحسن من الفرص المتاحة أمام عموم المواطنين لتحميل المسؤولين المسؤولية عن أفعالهم؟
 - التكنولوجيا والابتكار في مجال الشفافية والمساءلة: هل سيتم استخدام الابتكار والتكنولوجيا بالتوازي مع إحدى قيم شراكة الحكومة المفتوحة الثلاث الأخرى لتعزيز الشفافية أو المساءلة؟
- **الأثر المحتمل:** يقيّم هذا المتغير الأثر المحتمل للتعهد، إذا تم إنجازه على النحو المنصوص عليه. إذ يستخدم الباحث من آلية إعداد التقارير المستقلة النص من خطة العمل للقيام بما يلي:
 - تحديد المشكلة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو البيئية؛
 - تحديد الوضع الراهن في بداية خطة العمل؛ و
 - تقييم مدى أثر التعهد، في حال تنفيذه، على الأداء ومعالجة المشكلة.
- **الإنجاز:** يقيّم هذا المتغير تنفيذ التعهد والتقدم المحرز فيه. حيث يتم تقييم هذا المتغير في نهاية دورة خطة العمل، في تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة عن التنفيذ.
- **هل تم فتح الحكومة؟:** يحاول هذا المتغير تجاوز قياس النواتج والمنجزات إلى النظر في الكيفية التي تغيرت بها الممارسة الحكومية، في مجالات ذات صلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة، وذلك نتيجة لتنفيذ التعهد. ويتم تقييم هذا المتغير في نهاية دورة خطة العمل، في تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة عن التنفيذ.

ما الذي قد يجعل التعهد مميزاً بنجمة؟

إن التعهد الذي يمكن أن يكون مميزاً بنجمة يمتاز بكونه أكثر احتمالاً أن يكون طموحاً وقابلاً للتنفيذ. والتعهد الجيد هو التعهد الذي يصف بوضوح ما يلي:

1. **المشكلة:** ما هي المشكلة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو البيئية؟ بدلاً من وصف مشكلة أو أداة إدارية (على سبيل المثال: "سوء تخصيص أموال الرعاية الاجتماعية" أكثر فائدة من "الافتقار إلى موقع على شبكة الإنترنت").
2. **الوضع الراهن:** ما هو الوضع الراهن للمسألة المتعلقة بالسياسة في بداية خطة العمل (على سبيل المثال: "26% من شكاوى الفساد القضائي لا تتم معالجتها في الوقت الراهن")؟
3. **التغيير:** بدلاً من تحديد نواتج وسيطة، ما هو التغيير السلوكي المستهدف المتوقع من تنفيذ التعهد (على سبيل المثال، تُعدّ "مضاعفة معدلات الاستجابة لطلبات المعلومات" هدفاً أقوى من "نشر بروتوكول للرد")؟

التعهدات المميزة بنجمة

- يستحق أحد التدابير، وهو "التعهد المميز بنجمة" (★)، مزيداً من التفسير نظراً لأهميته الخاصة للقراء وفائدته في تشجيع السباق نحو القمة بين البلدان/الكيانات المشاركة في شراكة الحكومة المفتوحة. وتعتبر التعهدات المميزة بنجمة بمثابة تعهدات نموذجية في شراكة الحكومة المفتوحة. ولتمييز التعهد بنجمة، يجب أن يلبي هذا التعهد عدة معايير:
- النجمة المحتملة: يجب أن يكون تصميم التعهد قابلاً للتحقق، وذا صلةٍ بقيم شراكة الحكومة المفتوحة، وأن يكون له أثر تحولي محتمل.
 - يجب أن تحقق الحكومة تقدماً كبيراً في هذا التعهد أثناء فترة تنفيذ خطة العمل، بحيث تحصل على تقييم للتنفيذ بأنه كبير أو مكتمل.

يتم تقييم هذا المتغير في نهاية دورة خطة العمل، وذلك في تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة عن التنفيذ.

نظرة عامة على التعهدات

تتضمن خطة العمل الثالثة في تونس 13 تعهداً، نُفذ إثنين منها بشكل مباشر أو عدّلاً من الخطة السابقة. وتنقسم التعهدات إلى المحاور التالية: (1) تكريس حق النفاذ إلى المعلومة وفتح البيانات العمومية (أربعة تعهدات)، (2) دعم الشفافية في مجال التصرف في الموارد الطبيعية (ثلاثة تعهدات)، (3) تكريس النزاهة والمقاربة التشاركية والحكومة المحلية (أربعة تعهدات)، و(4) تحسين جودة الخدمات الإدارية (تعهدان اثنان).

1 "شراكة الحكومة المفتوحة: مواد الحوكمة"، شراكة الحكومة المفتوحة، يونيو/حزيران 2012 (تم تحديثها في مارس/أذار 2014 وأبريل/نيسان 2015)، https://www.opengovpartnership.org/sites/default/files/attachments/OGP_Articles-Gov_Apr-21-2015.pdf

2 "دليل إجراءات آلية إعداد التقارير المستقلة"، شراكة الحكومة المفتوحة، <https://www.opengovpartnership.org/documents/irm-procedures-manual>.

1. تكريس حق النفاذ إلى المعلومة

نص التعهد كما هو وارد في خطة العمل:

" يتطلب تكريس حق النفاذ تنفيذاً لمقتضيات القانون الأساسي المتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة، اتخاذ جملة من الاجراءات العملية داخل الإدارة لغرس الثقافة الجديدة المبنية على الانفتاح وتكاسم المعلومة. وبالتالي فإنّ هذا التعهد يهدف إلى وضع عدد من الإجراءات لإدارة التغيير الذي يصاحب تنفيذ قانون النفاذ إلى المعلومة وتحديداً من خلال تنفيذ النقاط التالية:"

الأهداف المرحلية:

- وضع أدلة توجيهية حول النفاذ إلى المعلومة لفائدة الأعوان العموميين وإطارات الدولة وجميع الهياكل الخاضعة لأحكام القانون الأساسي عدد 22، وكذلك لفائدة عموم المواطنين ومنظمات المجتمع المدني،
- إحداث فريق عمل تنسيقي بين هيئة النفاذ إلى المعلومة والمجتمع المدني يتولى تنسيق مختلف الأعمال والأنشطة المشتركة في مجال تكريس حق النفاذ إلى المعلومة،
- تنمية القدرات في مجال النفاذ إلى المعلومة من خلال وضع برامج تكوينية لهذا الغرض يتم العمل على تنفيذها خلال مدة خطة العمل تشمل مختلف أصناف الأعوان العموميين ومختلف الهياكل الخاضعة للقانون المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة،
- إعداد وصياغة التقرير التقييمي الخاص بتونس فيما يتعلق بتنفيذ الهدف 2.10.16 من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بتكريس حق النفاذ إلى المعلومة بتونس،
- وضع مرجعية وطنية مشتركة لتصنيف المعطيات الإدارية.

المؤسسة المسؤولة: هيئة النفاذ إلى المعلومة، المديرية العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية في رئاسة الحكومة، والوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية.

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (DRI)، الجمعية التونسية للمراقبين العموميين، منظمة المادة 19، الجمعية التونسية للحكومة المحلية.

تاريخ الانتهاء: أغسطس/آب 2020

تاريخ البدء: أكتوبر/تشرين الأول 2018

ملاحظة تحريرية: هذه نسخة جزئية من نص التعهد. للاطلاع على النص الكامل للتعهد من خطة العمل الوطنية التونسية، اضغط [هنا](#).

هل تم فتح الحكومة؟					الإنجاز				الأثر المحتمل			الصلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة (كما هو منصوص عليه)				إمكانية التحقق		نظرة عامة على التعهد			
مبهر	كبير	هاشمي	عادي	قاه	مكتمل	كبير	محدود	لا يبدأ	تضليلي	متوسط	ضئيل	لا شيء	التكنولوجيا والابتكار في مجال الشفافية والمساءلة	المساءلة العمومية	المشاركة المدنية	النفاذ إلى المعلومة	محدد بما يكفي للتحقق منه		غير محدد بما يكفي للتحقق منه		
											✓				✓	✓	✓				
يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.					يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.																1. تكريس حق النفاذ إلى المعلومة

يستمر هذا التعهد في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة التونسية لتعزيز تطبيق الحق في النفاذ إلى المعلومة، كما تم صياغته في القانون رقم 22-2016. وقد تم إقرار هذا القانون في مارس/أذار 2016،¹ وتم بعد ذلك إنشاء هيئة النفاذ إلى المعلومة، وهي هيئة مستقلة، للإشراف على الامتثال². وبعد التعهد الثاني من خطة العمل السابقة، نشرت الحكومة لوائح تكميلية في مايو/أيار 2018، لتحويل نص القانون من لغة قانونية معقدة إلى لغة إدارية تقنية³. وعلى الرغم من هذه الجهود، فقد شكلت عدة عقبات تحدياً كبيراً أمام تنفيذ القانون⁴. فعلى سبيل المثال، في يناير/كانون الثاني 2017، واجه رئيس الوزراء يوسف الشاهد انتقادات بسبب إصدار تعميم نصّ على أن يقوم جميع الأعوان العموميين (باستثناء المتحدثين باسم وسائل الإعلام) بطلب الإذن من رؤسائهم قبل مشاركة المعلومات مع الصحفيين⁵.

ويتضمن هذا التعهد خمسة أهداف مرحلية. يخطط الهدف المرحلي الأول لإنشاء مبدأ توجيهي حول النفاذ إلى المعلومة للأعوان العموميين والمؤسسات العمومية وكافة الهياكل الخاضعة للقانون. وبحسب القاضي عصام صغير، المسؤول عن وضع المبدأ التوجيهي، فإنه "عبارة عن مبدأ توجيهي عملي عن إجراءات تقديم طلب النفاذ وإرشادات صياغة الطلب والمهل الزمنية لمعالجة الطلب والمهل الزمنية لتقديم استئناف ضد الإدارات"⁶. بينما يهدف الهدف المرحلي الثاني إلى تشكيل فريق عمل تنسيقي بين هيئة النفاذ إلى المعلومة والمجتمع المدني بتولى تنسيق الأعمال في مجال النفاذ إلى المعلومة. وينطوي الهدف المرحلي الثالث على تنمية القدرات التي تشمل مختلف أصناف الأعوان العموميين ومختلف الهياكل الخاضعة للقانون المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة. ويهدف الهدف المرحلي الرابع إلى إعداد وصياغة التقرير التقييمي الخاص بتونس فيما يتعلق بتنفيذ الهدف 2.10.16 والمتعلق بتكريس حق النفاذ إلى المعلومة. أما الهدف المرحلي الأخير فيتناول وضع مرجعية مشتركة لتصنيف المعطيات الإدارية. وعلى الرغم من بعض الالتباسات في نطاق وتغطية بعض الأهداف المرحلية، فإنها محددة بما فيه الكفاية للتحقق منها.

ويعتبر هذا التعهد ذا صلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة في النفاذ إلى المعلومة لأنه يهدف إلى تيسير تنفيذ قانون النفاذ إلى المعلومة من خلال توفير المبادئ التوجيهية وبناء القدرات للأعوان العموميين. كما أن لهذا التعهد صلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة المتعلقة بالمشاركة المدنية، حيث يعتزم فريق العمل التنسيقي إشراك المجتمع المدني في الإجراءات المشتركة المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة.

يمكن أن يمثل هذا التعهد خطوة إيجابية نحو تحسين النفاذ إلى المعلومة. وقد يعمل الهدف المرحلي المتعلق بتصنيف البيانات على تخفيف بعض الصعوبات الفنية والإدارية، حيث لم يكن لدى الحكومة في السابق بروتوكول موحد لإجراءات الأمن الموحدة وتصنيف البيانات⁷. وقد يساهم تدريب المسؤولين العموميين في التحول في المنظور⁸، والاستجابة للضحايا الثقافية بالامتثال. وقد أورد أشرف العوادي، رئيس منظمة (أنا يقظ)، ما يلي: "لا يزال بعض مسؤولي الإدارة العمومية ينظرون إلى طلبات النفاذ إلى المعلومة باعتبارها جريمة في أذهانهم"⁹. ولكن الأثر المحتمل لهذا التعهد محدود بسبب عدد من أوجه القصور، إذ لا يحدد التعهد عدد المسؤولين العموميين الذين سيتم تدريبهم أو مضمون التدريب. كما لا يصف التعهد تدابير تنفيذ المبادئ التوجيهية والقواعد المشتركة والتقارير، وذلك من شأنه تقويض قدرتها على توجيه الممارسات الحكومية. على الرغم من أن إشراك منظمات المجتمع المدني في فريق العمل التنسيقي سيكون خطوة إيجابية، فإن الهدف المرحلي لا يحدد كيفية تنفيذ الإجراءات المشتركة. وبشكل عام، فالأهداف المرحلية تقفقر إلى التدابير الكافية لتحقيق تنفيذ القانون رقم 22-2016.

الخطوات التالية

توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بأن يتم المضي قدماً بالعمل في هذا التعهد في خطط العمل المستقبلية، مع اتخاذ التدابير التالية لزيادة الأثر إلى الحد الأقصى:

- وضع مبادئ توجيهية واضحة لإشراك منظمات المجتمع المدني في الفريق التنسيقي (أي وتيرة الاجتماعات والأعضاء المدعويين)، وإتاحة محاضر الاجتماعات لعموم المواطنين، حتى يتمكن المواطنون من مراقبة أنشطتها.
- تعزيز سلطة هيئة النفاذ إلى المعلومة لضمان الامتثال الصارم للهيئات التنفيذية بالقانون رقم 22-2016. وهذا من شأنه أن يعالج افتقار هيئة النفاذ إلى المعلومة للسلطة، ويحسن من القضايا الحالية المتعلقة بعدم امتثال الهيئات التنفيذية، والذي يستمر حتى بعد صدور أوامر من هيئة النفاذ إلى المعلومة والمحاكم الإدارية¹⁰.
- الاعتماد على بناء القدرات الوارد في هذا التعهد للأعوان العموميين لتنفيذ القانون رقم 22-2016، بما يشمل أهداف مرحلية تركز على قدرة عموم المواطنين على النفاذ إلى المعلومة والتدابير اللازمة لتيسير هذه العملية بالنسبة للمواطنين.
- التصدي للصعوبات المهمة التي تواجه تنفيذ القانون رقم 22-2016، مثل الافتقار إلى آلية النظم الفعالة وفرض العقوبات/الجزاءات عند انتهاكاته.

¹ قانون النفاذ إلى المعلومة، <http://www.legislation.tn/sites/default/files/news/ta2016221.pdf>.

² "تونس: المواطنون يختبرون قانون الحق في النفاذ إلى المعلومة"، هيومن رايتس ووتش، 15 فبراير/ شباط 2019،

<https://www.hrw.org/news/2019/02/15/tunisia-citizens-testing-right-information-law#>

³ خالد سلامي، عضو في هيئة النفاذ إلى المعلومة، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة.

⁴ علي مهني، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 30 يوليو/تموز 2019.

⁵ "مركز موارد مكافحة الفساد 4U"، تونس، <https://www.u4.no/publications/country-profile-tunisia>.

6 "حق النفاذ إلى المعلومة: دليل عملي جديد للصحفيين والمواطنين"، مركز إدارة الويب، 19 يونيو/حزيران 2018، <http://www.webmanagercenter.com/2018/06/19/421222/droit-dacces-a-linformation-un-nouveau-guide-pratique-pour-journalistes-et-citoyens/>.

7 مهدي رحيم، مستشار إداري كبير، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 30 يوليو/تموز 2019.

8 خالد سلامي، عضو في هيئة النفاذ إلى المعلومة، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة.

9 أشرف العوادي، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة.

10 "تونس: المواطنون يختبرون قانون الحق في النفاذ إلى المعلومة"، هيومن رايتس ووتش، 15 فبراير/ شباط 2019، <https://www.hrw.org/news/2019/02/15/tunisia-citizens-testing-right-information-law#>.

2. إرساء الإطار القانوني والتنظيمي لدعم فتح البيانات العمومية

نص التعهد كما هو وارد في خطة العمل:

"سيمكّن هذا التعهد من إرساء جملة من الأسس التنظيمية والعملية التي ستعطي دفعا إضافيا وهاماً لفتح البيانات العمومية باعتبارها آلية من أهم الآليات التي يمكن الاستعانة بها لتكريس مبادئ الشفافية والمقاربة التشاركية والنزاهة في القطاع العمومي من جهة وتشجيع الابتكار والبحث والتطوير التكنولوجي من جهة أخرى".

الأهداف المرحلية:

- وضع نص تراتبي يفتح البيانات العمومية في تونس ويوضح المواصفات الفنية والتنظيمية التي يجب اعتمادها،
- مواصلة تنفيذ مشروع جرد البيانات العمومية مع فتح قائمة أولية من البيانات العمومية التي يتم تحديدها وفقاً لمقاربة تشاركية ونشرها خلال السنة الأولى من تنفيذ خطة العمل الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة بالنسبة لعدد من القطاعات،
- وضع وتنفيذ برنامج تدريبي للبيانات المفتوحة تستفيد منه مختلف فئات الأعوان العموميين.

المؤسسة المسؤولة: وحدة الإدارة الإلكترونية في رئاسة الحكومة

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: منظمة خرائط المواطنة *Cartographie citoyenne*، الجمعية التونسية للمراقبين العموميين، الجمعية التونسية للحكومة المحلّية.

تاريخ الانتهاء: أغسطس/آب 2020

تاريخ البدء: أكتوبر/تشرين الأول 2018

ملاحظة تحريرية: هذه نسخة جزئية من نص التعهد. للاطلاع على النص الكامل للتعهد من خطة العمل الوطنية التونسية، اضغط [هنا](#).

هل تم فتح الحكومة؟					الإنجاز				الأثر المحتمل				الصلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة (كما هو منصوص عليه)				إمكانية التحقق		نظرة عامة على التعهد		
مهجر	كبير	هامشي	غير	تاء	مكتمل	كبير	محدود	غير	لا شيء	لا شيء	متوسط	صغير	متوسط	لا شيء	التكنولوجيا والابتكار في مجال الشفافية والمساءلة	المساءلة العمومية	المشاركة المدنية	النفوذ إلى المعلومة		محدد بما يكفي للتحقق منه	غير محدد بما يكفي للتحقق منه
											✓						✓	✓	✓		
يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.					يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.														2. إرساء الإطار القانوني والتنظيمي لدعم فتح البيانات العمومية		

السياق والأهداف

يهدف هذا التعهد إلى وضع إجراءات بشأن موارد البيانات الحكومية المفتوحة ومواصلة تطوير قائمة البيانات العمومية. وهو يستند إلى التعهد 3 من خطة العمل السابقة، حيث تم المضي قدماً بالعمل على الهدف المرحلي المتعلق بتنفيذ مشروع جرد البيانات العمومية (الهدف المرحلي الثاني) 1. وبحسب الإجراء السابق، قامت الحكومة وذلك بدعم من البنك الدولي باختيار خمس وزارات وهيئة عمومية واحدة للمشاركة في الجرد (الفلاحة، والشؤون المحلية والبيئية، والصناعة، والثقافة، والنقل، وصندوق الضمان الاجتماعي). غير أن عملية الجرد لم تكتمل 2.

بموجب خطة العمل الحالية، يتضمن هذا التعهد ثلاثة أهداف مرحلية تتناول إصدار النص التراتبي الناظم للبيانات العمومية، ومواصلة تنفيذ مشروع جرد البيانات العمومية، وتقديم برامج تدريبية للأعوان العموميين. وتعد جميع هذه الأهداف المرحلية محددة بما يكفي للتحقق منها.

ويعتبر هذا التعهد ذا صلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة في النفاذ إلى المعلومة، حيث يهدف إلى فتح البيانات العمومية من خلال نص تنظيمي، والجرد، وتدريب الأعوان العموميين. كما أن لهذا التعهد صلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة في المشاركة المدنية، حيث يخطط لتحديد قائمة أولية بالبيانات العمومية من خلال "مقاربة تشاركية"، بافتراض أن هذا من شأنه أن يشمل عموم المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في هذه العملية.

يمكن أن يحقق هذا التعهد تقدماً كبيراً فيما يتصل بالبيانات المفتوحة، حيث افترق المرسوم الرئاسي لعام 2011 بشأن البيانات المفتوحة إلى آليات تنفيذ محددة،³ الأمر الذي ترك ثغرة تنظيمية تشكل عائقاً رئيسياً أمام فتح البيانات العمومية. وبموجب هذا التعهد، يتم إصدار نص ترتيبي ناظم يمكن أن يتضمن المواصفات الفنية والتنظيمية اللازمة للمرسوم. ومن الممكن أن يجعل هذا التعهد أيضاً على تحضير الأعران العموميين لتنفيذ هذا النص الترتيبي، على الرغم من أنه لا يناقش تفاصيل التدريب. إضافة لذلك، فإن التعهد لا يوضح بصورة كافية مشاركة عموم المواطنين في وضع النص الترتيبي أو قوائم الجرد.

الخطوات التالية

توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بأن يتم تصميم التعهدات المستقبلية المتعلقة بالبيانات المفتوحة بشكل أكثر تحديداً، بما في ذلك:

- كمية مجموعات البيانات وقطاعاتها (الصحة والتعليم وما إلى ذلك)،
- المعلومات المتعلقة بالأعران العموميين المستهدفين في التدريب ومعايير الاختيار،
- تحديد ما إذا كان المقصود من النصوص الترتيبية أن تكون قانوناً يُعرض على البرلمان أو مرسوماً يصدره رئيس الوزراء.

وبالنسبة للأهداف المرحلية التي تتطلب موافقة البرلمان، بما في ذلك التمثيل من المسؤولين البرلمانيين، فمن الممكن أن تدعم الضغوط الرامية إلى الحصول على الموافقة على النصوص الترتيبية.

1 "تقرير منتصف المدة في تونس من 2016 إلى 2018"، شراكة الحكومة المفتوحة، <https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-> [./mid-term-report-2016-2018-for-public-comment](https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-mid-term-report-2016-2018-for-public-comment/)

2 إبراهيم الغندور، البنك الدولي، وخالد سلامي، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة.

3 إبراهيم الغندور، البنك الدولي، وخالد سلامي، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة.

3. تعزيز النفاذ إلى المعلومة الجغرافية

نص التعهد كما هو وارد في خطة العمل:

سيمكّن هذا التعهد من النفاذ إلى المعلومة باعتماد آلية الجغرافية الرقمية وتيسير فتح البيانات العمومية الخاصة بعدة قطاعات حيوية على غرار النقل والأمن والتنمية المحلية والصحة والفلاحة والتجهيز والسياحة وغيرها، نظراً لأهمية البيانات المنتجة في هذه القطاعات ومدى الإقبال عليها من قبل المواطنين والأطراف ذات الصلة بميدان الجغرافية الرقمية.

الأهداف المرحلية:

- وضع بوابة للنفاذ إلى المعلومة الجغرافية في إطار مشروع البنية التحتية للمعلومات الجغرافية،
- وضع قواعد بيانات أساسية في إطار هذا المشروع (قواعد البيانات الطبوغرافية، والصور الجوية المسطحة، والعناوين) والتي سيتم اعتمادها من طرف الهياكل العمومية والخاصة كركيزة أساسية ومرجع موحد لتركيز قواعد بيانات موضوعية، كلّ فيما يخصه (نقل، صحة، أمن، تنمية، سياحة، فلاح، إلخ).

المؤسسة المسؤولة: وزارة الدفاع الوطني ممثلة بالمركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد.

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: الهياكل العمومية الممثلة ضمن لجنة قيادة المشروع (وزارة النقل ووزارة تكنولوجيا الاتصالات والاقتصاد الرقمي ووزارة الداخلية ووزارة الصحة ووزارة السياحة ووزارة الشؤون المحلية والبيئة ووزارة التجهيز ووزارة التنمية والتعاون الدولي والاستثمار ووزارة المالية ووزارة الفلاحة)، منظمة خرائط المواطنين Cartographie citoyenne، الجمعية التونسية للحكومة المحلية

تاريخ الانتهاء: أغسطس/آب 2020

تاريخ البدء: أكتوبر/تشرين الأول 2018

ملاحظة تحريرية: هذه نسخة جزئية من نص التعهد. للاطلاع على النص الكامل للتعهد من خطة العمل الوطنية التونسية، اضغط [هنا](#).

هل تم فتح الحكومة؟					الإنجاز				الأثر المحتمل			الصلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة (كما هو منصوص عليه)			إمكانية التحقق		نظرة عامة على التعهد		
مجهز	كبير	هامشي	لا يتغير	سواء	مكتمل	كبير	محدود	لا يتغير	تحولي	متوسط	ضئيل	لا شيء	التكنولوجيا والابتكار في مجال الشفافية والمساءلة	المساهمة العمومية	المشاركة المدنية	النفاذ إلى المعلومة		محدد بما يكفي للتحقق منه	غير محدد بما يكفي للتحقق منه
													✓			✓	✓		

3. تعزيز النفاذ إلى المعلومة الجغرافية

السياق والأهداف

يتضمن التعهد هدفين مرحليين. يتناول الهدف المرحلي الأول وضع بوابة للنفاذ إلى المعلومة الجغرافية، ويوفر الهدف المرحلي الثاني إعداد قواعد البيانات الأساسية كنتاج لهذا المشروع. ويعد كلا الهدفين المرحليين قابلاً للتحقق بشكل نسبي على الرغم من الحاجة إلى مزيد من المعلومات عن العدد الدقيق لقواعد البيانات وأشكالها التي ستوفر.

ويعتبر هذا التعهد ذا صلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة في النفاذ إلى المعلومة، حيث يهدف إلى نشر المعلومات الجغرافية التي تحتفظ بها الحكومة. كما أن لهذا التعهد صلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة في التكنولوجيا والابتكار، حيث أن قواعد البيانات الناتجة والبوابة يستلزمون اعتماد برامج حاسوبية لنظم المعلومات الجغرافية لإبلاغ القرارات المتعلقة بالسياسة العمومية والمراقبة من قبل المواطنين.

يمكن أن يمثل هذا التعهد خطوة رئيسية نحو تحسين النفاذ إلى المعلومة الجغرافية. ويشكل الافتقار إلى توفر البيانات الجغرافية ودقتها تحدياً بالنسبة لأصحاب المصلحة في القطاعين العمومي والخاص والمجتمع المدني في تونس. قبل هذا التعهد، كان طلب البيانات الجغرافية الحكومية يتطلب طلباً شخصياً لدى المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد في تونس العاصمة، ويحتاج عدة أيام من الانتظار. كما لم يقدم المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد بيانات رقمية قابلة للاستخدام — وإنما فقط خرائط مادية ورقية. ووفقاً لما ذكره السيد إسكندر نغازي، وهو خبير في إدارة المعرفة، فإن هذه البيانات لم تكن صالحة للاستخدام من أجل

تحليلات البيانات المتقدمة باستخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية³ . وسوف تعالج بوابة نظام المعلومات الجغرافية (GIS) التي سيتم إنشاؤها لهذا التعهد هذه القضية، ومن الممكن استخدامها في الاستجابة للتحديات التنموية، مثل النقل والفاحة والصحة والصراف الصحي⁴ . إلى جانب ذلك، وبما أن وزارة الدفاع التونسية لا تشارك في كثير من الأحيان البيانات لأغراض مدنية، فإن ذلك يمكن أن يكون خطوة أولى نحو المزيد من التعاون في عملية شراكة الحكومة المفتوحة⁵ . وعلى كل حال، يعد الأثر المحتمل لهذا التعهد محدوداً إلى حد ما، وذلك لأنه يخطط لنشر "قواعد البيانات الأساسية" فقط ويفتقر إلى التدابير اللازمة لتشجيع الاستفادة من المعلومات المتاحة حديثاً.

الخطوات التالية

في خطط العمل المستقبلية، توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بأن تتضمن التعهدات التي تركز على زيادة النفاذ إلى المعلومات الجغرافية أهدافاً مرحلية تركز على تمكين الاستفادة من المعلومات المتوفرة حديثاً على نطاق واسع. وقد يؤدي إشراك ممثلي الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص الذين يعملون على أنظمة جغرافية تونسية أثناء تصميم هذا النوع من التعهد إلى زيادة الاستفادة من البيانات واستخدامها.

- 1 المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد، <http://www.cnct.defense.tn/>.
- 2 أفراد عسكريون تونسيون في الولايات المتحدة، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 24 مارس/أذار 2019.
- 3 إسكندر نقازي، خبير في إدارة المعرفة، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 مارس/أذار 2019.
- 4 روب مارتني، محلل بيانات في نظم المعلومات الجغرافية، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 16 مايو/أيار 2019.
- 5 أسماء شريفي، ناشطة في المجتمع المدني، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 1 أبريل/نيسان 2019.

4. توحيد المعرفات والتسميات الخاصة بمحطات النقل البري ونشر البيانات العمومية المتعلقة بها في شكل مفتوح

نص التعهد كما ورد في خطة العمل:

يهدف هذا التعهد إلى تشجيع فتح وإعادة استخدام البيانات العمومية وإعلام المسافرين في مجال النقل البري عن طريق تصميم وإنشاء قاعدة بيانات موحدة لمحطات النقل البري على الصعيد الوطني، فضلاً عن نشرها في شكل مفتوح "المستودع الوطني للمحطات". وفي الواقع فإن إنشاء قاعدة البيانات هذه سيمكن من توحيد المعرفات والتسميات وجمع كافة البيانات المتعلقة بالإحداثيات الجغرافية والمعلومات الأخرى. إضافة إلى ذلك، سيتم نشر البيانات في شكل مفتوح لتسهيل إعادة استخدامها من أجل تطوير الخدمات للمسافرين (عبر الويب أو الهواتف الذكية...).

الأهداف المرحلية:

- جرد المحطات الخاصة بمختلف وسائل النقل المنتظم (الحافلات والمترو والقطارات...) وغير المنتظم (والتاكسي الفردية والجماعي والنقل الريفي...) بكامل تراب الجمهورية وجمع المعطيات المتعلقة بنوع المحطة وخصائصها وتجهيزاتها وتوفير الإنارة وطرق النفاذ خاصة بالنسبة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية والإحداثيات الجغرافية ومرجع النظر الإداري ومالك المحطة والمكاف باستغلالها وصور لها من مختلف الزوايا،
- توحيد المعرفات والتسميات خاصة بالنسبة للمحطات المشتركة بين شركات النقل المختلفة،
- تصميم وتركيز قاعدة بيانات محطات النقل البري على المستوى الوطني،
- نشر قاعدة البيانات في شكل مفتوح لتيسير إعادة استعمالها بهدف تطوير خدمات موجهة للمسافرين.

المؤسسة المسؤولة: وزارة النقل

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: منظمة خرائط المواطنة *Cartographie citoyenne*، الجمعية التونسية للحكومة المحلية، الجمعية التونسية للمراقبين العموميين

تاريخ الانتهاء: أغسطس/آب 2020

تاريخ البدء: أكتوبر/تشرين الأول 2018

ملاحظة تحريرية: هذه نسخة جزئية من نص التعهد. للاطلاع على النص الكامل للتعهد من خطة العمل الوطنية التونسية، اضغط [هنا](#).

هل تم فتح الحكومة؟					الإنجاز				الأثر المحتمل				الصلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة (كما هو منصوص عليه)			إمكانية التحقق		نظرة عامة على التعهد		
صغير	كبير	هائلي	م تميز	سواء	مكتمل	كبير	محدد	م تميز	تجري	متوسط	ضئيل	لا شيء	التكنولوجيا والابتكار في مجال الشفافية والمشاركة	المشاركة العمومية	المشاركة المدنية	النفاذ إلى المعلومة	محدد بما يكفي للتحقق منه		غير محدد بما يكفي للتحقق منه	
																				4. توحيد المعرفات والتسميات الخاصة بمحطات النقل البري ونشر البيانات العمومية المتعلقة بها في شكل مفتوح
									✓				✓			✓	✓			

السياق والأهداف

يهدف هذا التعهد إلى تعزيز الشفافية في قطاع النقل البري، بالاعتماد على التعهد 7 من خطة العمل السابقة. بموجب خطة العمل السابقة، أطلقت وزارة النقل في أغسطس/آب 2018 موقعاً على الإنترنت يتضمن مجموعات بيانات عن 27 شركة تابعة لوزارة النقل. وتضمنت المعلومات المنشورة تفاصيل عن قائمة أسطول الشركات الوطنية بما فيها النقل البحري والجوي والبري. ولم تكن الجداول الزمنية والأسعار والمواعيد متاحة إلا عن خمس من هذه الشركات. وبما أن الحاجة إلى النفاذ إلى المعلومات حول قطاع النقل لا تزال ملحة، فإن خطة العمل الحالية تحصر تركيزها على النقل البري.

ترمي الأهداف المرحلية الأربعة في إطار هذا التعهد إلى إعداد قائمة جرد للمحطات وتوحيد المعرفات والتسميات وتطوير قاعدة بيانات ونشر قاعدة البيانات في شكل مفتوح للاستخدام العمومي. وتعتبر جميع الأهداف المرحلية محددة بما يكفي للتحقق منها. كما يعتبر هذا التعهد ذا صلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة في النفاذ إلى المعلومة، حيث أن قاعدة البيانات ذات الشكل المفتوح هي أحد

البنود الرئيسية التي يمكن إنجازها. وستكون قاعدة البيانات هذه متاحة من خلال موقع على الإنترنت، مما يجعل هذا التعهد ذا صلة أيضاً بقيم شراكة الحكومة المفتوحة في التكنولوجيا والابتكار.

ويمكن أن يحقق هذا التعهد تقدماً كبيراً في تحسين إمكانية النفاذ إلى بيانات النقل البري القابلة للاستخدام. ووفقاً للسيد إسكندر نقازي، وهو خبير في إدارة المعرفة: "إن هذا التعهد من شأنه أن يتيح استخدام التطبيقات المتقدمة وغيرها من وسائل التكنولوجيا لحساب التكاليف/الفعالية التي يمكنها أن تخبر المعلومات عن الميزانية وتوفير التكاليف. فضلاً عن ذلك فإن هذا من شأنه أن يسمح باستخدام الخرائط لتسهيل التنقل بالنسبة للسكان المحليين والسائحين"². إلا أن مجرد نشر المعلومات لا يضمن استخدامها. وفي الواقع، يعد الأثر المحتمل لهذا التعهد محدوداً إلى حد ما بسبب الافتقار إلى التدابير اللازمة لتشجيع الاستفادة من المعلومات المتاحة حديثاً.

الخطوات التالية

في خطط العمل المستقبلية، توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بأن تتضمن التعهدات التي تركز على زيادة النفاذ إلى بيانات النقل أهدافاً مرحلية تركز على تمكين الاستفادة من المعلومات المتوفرة حديثاً على نطاق واسع. وقد يؤدي إشراك ممثلي منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص الذين يعملون على حل قضايا الدفاع عن العملاء أثناء تصميم هذا النوع من التعهد إلى زيادة الاستفادة من البيانات واستخدامها. فضلاً عن ذلك فإن فرصاً مثل اجتماعات مبرمجي البيانات قد تحفز استخدام البيانات المنشورة حديثاً لتطوير الحلول التي تعالج القضايا في قطاع النقل.

¹ "وزارة النقل التونسية تعتمد بوابة البيانات المفتوحة"، الاتحاد المغربي، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2018، [بالفرنسية] <https://www.leconomistemaghreb.com/2018/10/29/ministere-transport-open-data/>.
² إسكندر نقازي، خبير إدارة المعرفة، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 مارس/آذار 2019.

5. تحسين حوكمة الموارد المائية

نص التعهد كما هو وارد في خطة العمل:

نظراً للتحديات الكبرى التي تواجهها تونس منذ سنوات في مجال الثروة المائية من أهمها الاستهلاك المتزايد وغير الرشيد ومحدودية جودة هذه المياه ببعض المناطق وتراجع المخزون الوطني من المياه على غرار عديد الدول في العالم. وباعتبار القيمة الحيوية والاستراتيجية لهذه الثروة، فإن هذا التعهد يهدف إلى تنفيذ عدد من المشاريع التي ستمكّن من المساهمة في حوكمة التصرف في المياه وحثّ مختلف الأطراف المتدخلة في هذا المجال للقيام بمبادرات لبلوغ هذا الهدف الاستراتيجي بصورة تشاركية ومنفتحة.

الأهداف المرحلية:

- نشر بيانات تمكّن من متابعة استهلاك الثروة المائية في جميع المجالات (أي في مجال الشرب والمجال الفلاحي والمجال الصناعي والمجال السياحي...) وحسب التوزيع الجغرافي لمختلف مناطق الجمهورية،
- وضع منظومة إلكترونية للإبلاغ عن الإختلالات والتجاوزات فيما يتعلق باستهلاك أو التصرف في الثروة المائية،
- وضع سياسة وفقاً لمقاربة تشاركية والعمل على تنفيذها بقصد ترشيد توزيع المياه واستهلاكها.

المؤسسة المسؤولة: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: هيئة النفاذ إلى المعلومة، رابطة "React"، جمعية "ديناميكية حول الماء"، الجمعية التونسية للحركة المحلية، الجمعية التونسية للتنمية والتكوين

تاريخ الانتهاء: أغسطس/آب 2020

تاريخ البدء: أكتوبر/تشرين الأول 2018

ملاحظة تحريرية: هذه نسخة جزئية من نص التعهد. للاطلاع على النص الكامل للتعهد من خطة العمل الوطنية التونسية، اضغط [هنا](#).

هل تم فتح الحكومة؟					الإنجاز				الأثر المحتمل				الصلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة (كما هو منصوص عليه)				إمكانية التحقق		نظرة عامة على التعهد	
متبهر	كبير	هشبي	متبهر	ناه	مكتمل	كبير	محدود	لم يبدأ	تأثير	متوسط	ضئيل	لا شيء	التكنولوجيا والابتكار في مجال الشفافية والمساءلة	المساهمة العمومية	المشاركة المدنية	النفاذ إلى المعلومة	محدد بما يكفي للتحقق منه	غير محدد بما يكفي للتحقق منه		
													✓		✓	✓		✓	5. تحسين حوكمة الموارد المائية	
يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.					يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.						✓									

السياق والأهداف

يهدف هذا التعهد إلى تحسين حوكمة الموارد المائية في تونس. حيث تعاني تونس من نقص المياه، ويقل نصيب الفرد في المياه المتجددة المتاحة عن المعدل الإقليمي. فمنذ عام 2011، كانت مستويات مياه السدود مقلقة، كما واجهت تونس أزمات مائية متعددة، بما في ذلك أعمال الشغب والإضرابات التي أعاققت الطرق الرئيسية، وخاصة في المناطق المتخلفة إيماناً. وقد أدى الاستخراج المفرط وغير القانوني أحياناً للمياه الجوفية إلى تملح الموارد المائية المتاحة، الأمر الذي أدى إلى نشوب نزاعات في مجتمعات محلية متعددة. وقد تم الاستشهاد بسوء إدارة المياه وانعدام الثقة بين الأطراف المشاركة في موارد المياه باعتبارها من العوامل الرئيسية المساهمة في أزمة المياه في البلاد.

يهدف هذا التعهد إلى نشر البيانات التي تمكّن مراقبة استهلاك الثروة المائية بحسب القطاع ووضع منظومة إلكترونية للإبلاغ عن الإختلالات والتجاوزات واستخدام مقاربة تشاركية لإنشاء سياسة حول ترشيد توزيع المياه واستهلاكها. وبينما يمكن التحقق من أول هدفين مرحليين، فإن الهدف المرحلي الثالث لا يوضح من سيشارك في إنشاء السياسة أو في عملية وضع السياسة. ونظراً لأهمية هذه المعلومات في تحقيق هدف التعهد، فإن هذا التعهد لا يعتبر محدداً بالقدر الكافي للتحقق منه.

يعتبر هذا التعهد ذا صلة بقييم شراكة الحكومة المفتوحة في النفاذ إلى المعلومة، حيث أنه يقدم تدابير لنشر المعلومات بشكل عمومي عن استهلاك المياه. كما أن المقاربة التشاركية في وضع السياسات يجعل هذا التعهد ذا صلة بقييم شراكة الحكومة المفتوحة في المشاركة المدنية.

ويمكن أن يمثل هذا التعهد خطوة إيجابية نحو تحسين حوكمة الموارد المائية. إذ إنّ نشر المعلومات المتعلقة بنوعية المياه وكميتها يعاني من فجوات كبيرة وهو أمر بالغ الأهمية لمشكلة الإفراط في استغلال المياه الجوفية⁴. غير أنه ليس من الواضح ما الذي يعنزم هذا التعهد إضافته إلى المعلومات المتاحة بالفعل من المعهد الوطني للإحصاء في تونس، والذي ينشر معلومات استهلاك المياه مفصلة حسب القطاع في تونس. وفيما يتعلق بالمنظومة الإلكترونية، لا يحدد نص التعهد ما إذا كانت آليات التصحيح والتقويم اللازمة سوف يتم إنشاؤها لضمان معالجة جميع الشكاوى على النحو الصحيح. ويمكن من خلال استخدام مقاربة تشاركية لوضع سياسة للمياه أن يكفل تلبية احتياجات مختلف المجموعات والقطاعات، ولكن التعهد لا يحدد ممتنشكل المقاربة التشاركية. وبشكل عام، يفتر هذا التعهد إلى الآليات الكافية للمساءلة وبوفر وضوحاً محدوداً فيما يتصل بعملية وضع السياسة.

الخطوات التالية

بالنسبة للتعهدات ذات الصلة، توصي آلية إعداد التقارير المستقلة في خطط العمل المستقبلية بما يلي:

- يجب أن تقدم الحكومة مزيداً من التفاصيل عن نوع وعدد مجموعات البيانات التي سيتم توفيرها والآليات التي تضمن تلقي جميع الشكاوى الاستجابية الكافية والمقاربة لوضع السياسات، بحيث تضمن أن تكون مقاربة تشاركية، كما أن هناك حاجة أيضاً إلى المزيد من التفاصيل فيما يتعلق بعملية الموافقة عليها.
- يمكن لوزارة الفلاحة النظر في عقد اجتماعات للاستماع إلى المنظمات غير الحكومية وتعيين جهة تنسيقية تساعد على وضع الإجراءات في مكانها وتسهيل تنفيذ التعهد لموظفي الخط الأمامي.

إضافةً إلى ذلك، وبحسب فيروز سلامة وجميل الشاهد من جامعة تونس المنار، فإن الأدوات المستخدمة لتحليل المعلومات المتاحة وتحويلها من أجل توجيه السياسة الوطنية في مجال المياه يجب تحديثها من خلال إنشاء قواعد بيانات منظمة ونظم معلومات جغرافية ديناميكية وتفاعلية.⁵

1 "الثروة المائية في تونس: وجهة نظر وطنية"، أمير حورشاني، مطبعة الأكاديميات الوطنية، <https://www.nap.edu/read/11880/chapter/12#89>.

2 "L'eau en Tunisie: Entre pénurie et mauvaise gouvernance ... la crise continue!"، Huffpost Maghreb، https://www.huffpostmaghreb.com/entry/leau-en-tunisie-entre-penurie-et-mauvaise-gouvernance-la-crise-continue_mg_5b6381e3e4b0eb29100e59d9.

3 "الأمن المائي في تونس: قضايا للنقاش"، فيروز سلامة وجميل الشاهد، 5 أغسطس/آب 2019،

<http://www.globalwaterforum.org/2019/08/05/water-security-in-tunisia-debated-issues/>.

4 "الأمن المائي في تونس: قضايا للنقاش"، فيروز سلامة وجميل الشاهد، 5 أغسطس/آب 2019،

<http://www.globalwaterforum.org/2019/08/05/water-security-in-tunisia-debated-issues/>.

5 المرجع السابق.

6. تكريس الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

نص التعهد كما هو وارد في خطة العمل:

يعتبر مجال الصناعات الاستخراجية من أكثر القطاعات الاستراتيجية ومن أكثر المجالات التي تواجه ضغطاً كبيراً ومتزايداً من قبل المواطن ومنظمات المجتمع المدني لتكريس شفافيته وإتاحة النفاذ إلى المعلومة خاصة المتعلقة بالإنتاج والموارد التي تم تحصيلها والاتفاقيات والعقود المبرمة والشركات المستفيدة منها.

وفي إطار دعم ما تم تنفيذه من مبادرات في هذا القطاع على غرار بوابة البيانات المفتوحة الخاصة بقطاع الطاقة والمناجم، سيتم كذلك مواصلة مسار الإعداد لانضمام تونس لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لما لهذا الانخراط من دلالة على استيفاء تونس للمعايير الضرورية للشفافية في هذا المجال واستعدادها للقيام بإصلاحات متواصلة لمزيد من حوكمة التصرف في هذه الثروات وتعزيز الشفافية من خلال نشر التقارير والمعطيات المطلوبة والمساعدة على بناء الثقة المفقودة بين مختلف المتدخلين (أصحاب المصلحة) في هذا المجال مما من شأنه تحسين مناخ الاستثمار في القطاع.

الأهداف المرحلية:

- استكمال اختيار ممثلي الشركات وكذلك ممثلي الحكومة بمجلس أصحاب المصلحة المتعددين،
- دعم مجلس أصحاب المصلحة وذلك بإعداد دراسة حول تشخيص منظومة حوكمة قطاعي المحروقات والمناجم،
- إعداد خطة عمل مجلس أصحاب المصلحة المتعددين،
- تقديم مطلب الانضمام لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية،
- التخاطب البيئي بين وزارة المالية ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- تنمية قدرات أعضاء مجلس أصحاب المصلحة المتعددين.

المؤسسة المسؤولة: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: هيئة النفاذ إلى المعلومة، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، التحالف التونسي للشفافية في الطاقة والمناجم، الجمعية التونسية لقانون التنمية

تاريخ البدء: أكتوبر/تشرين الأول 2018

تاريخ الانتهاء: أغسطس/آب 2020

ملاحظة تحريرية: هذه نسخة جزئية من نص التعهد. للاطلاع على النص الكامل للتعهد من خطة العمل الوطنية التونسية، اضغط [هنا](#).

هل تم فتح الحكومة؟	الإنجاز				الأثر المحتمل				الصلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة (كما هو منصوص عليه)				إمكانية التحقق		نظرة عامة على التعهد
	مكتمل	كبير	محدود	غير متوفر	تأثير إيجابي	متوسط	ضعيف	لا شيء	التكنولوجيا والإبتكار في مجال الشفافية والمساواة	المشاركة العمومية	المشاركة المدنية	النفاذ إلى المعلومة	محدد بما يكفي للتحقق منه	غير محدد بما يكفي للتحقق منه	
نعم					✓						✓		✓		6. تكريس الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

السياق والأهداف

يهدف هذا التعهد إلى تعزيز الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وقد تم المضي قدماً بالعمل به من التعهد 1 من خطة العمل السابقة. وبحسب خطة العمل السابقة، كان تنفيذ التعهد محدوداً، وتم استبدال كل من مركز التنسيق ومنسق المشاريع ثلاث مرات. إن هذا التعهد في خطة العمل الحالية يشتمل على أهداف مرحلية مختلفة بعض الشيء، إلا أنها في الإجمال تستمر في تقديم التدابير اللازمة لتعزيز مجلس أصحاب المصلحة المتعددين في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، والتعجيل بعملية تقديم الطلب إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية للحصول على عضوية تونس في المبادرة.

تتناول الأهداف المرحلية لهذا التعهد اختيار ممثلي القطاع الخاص والحكومة في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين، وإجراء دراسة لتحديد الصعوبات في قطاع المناجم، ووضع خطة عمل لمجلس أصحاب المصلحة المتعددين، وتقديم طلب للانضمام إلى مبادرة

الشفافية في الصناعات الاستخراجية، والاتصال المتبادل بين الوزارات ذات الصلة. وباستثناء الهدف المرحلي الأخير فيما يتعلق بالتواصل بين الوزارات ذات الصلة، فإن الأهداف المرحلية الأخرى يمكن التحقق منها كما يمكن قياسها.

ويعتبر هذا التعهد ذا صلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة في المشاركة المدنية، حيث يتجلى ذلك في مجلس أصحاب المصلحة المتعددين حيث تشارك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويمكن أن يمثل هذا التعهد خطوة رئيسية نحو تعزيز الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. حيث أن الانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية من شأنه أن يزيد من استدامة الإصلاحات في هذا القطاع إلى حد كبير. ووفقاً لمعهد حوكمة الموارد الطبيعية، فإن هذا التعهد يستجيب للحاجة الملحة إلى بناء الثقة في القطاع الاستخراجي. كما يؤكد معهد حوكمة الموارد الطبيعية على أهمية مجلس أصحاب المصلحة المتعددين في ردم الفجوة في الحوار بين أصحاب المصلحة، والتي أعاققت الإصلاح فيما مضى بشكل كبير. إلا أن هذا التعهد لا يوضح ما إذا كان مجلس أصحاب المصلحة المتعددين سوف يتجاوز متطلبات مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وكيف يمكنه النجاح في التوفيق بين مصالح القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والحكومة. وتفيد التقارير بأن القطاع الخاص لم يرحب بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، كما قام بممارسة الضغوط على البرلمان والمسؤولين الحكوميين لمنع تنفيذها، وذلك من المرجح أن يشكل تحدياً لهذا التعهد³. إضافة إلى ذلك، وفي حين أنه سيجري وضع معلومات جديدة من خلال الدراسة المتعلقة بنظام حوكمة قطاعي المحروقات والمناجم، فإن هذا التعهد لا يوضح كيفية إتاحة هذه المعلومات لعموم المواطنين.

الخطوات التالية

تعتبر الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية جانباً أساسياً من جوانب الإصلاح، مع وجود إمكانية إضافية للاستفادة من عملية شراكة الحكومة المفتوحة لتحقيق الأثر. بالنسبة لخطط العمل المستقبلية، توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بما يلي:

- تشجيع النشر المسبق للمعلومات عن هذا القطاع لدعم المراقبة من قبل منظمات المجتمع المدني والمواطنين؛
- التأكد من معالجة مجالس أصحاب المصلحة المتعددين للمخاوف المتعلقة بالتزام القطاع الخاص بالمشاركة في المبادرة وإيجاد توازن بين المصالح المختلفة؛
- وفقاً لتوصيات معهد حوكمة الموارد الطبيعية، ينبغي لمنظمات المجتمع المدني في إطار مجلس أصحاب المصلحة المتعددين وضع استراتيجية اتصال قوية مع المجتمع المدني الأوسع من أجل ضمان تمثيل الأولويات بشكل حقيقي لاحتياجات المجتمع المدني ومصالحه⁴.

1 "تقرير منتصف المدة في تونس 2016-2018"، شراكة الحكومة المفتوحة، <https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-mid-term-report-2016-2018-for-public-comment>

2 حنان قسقص، "المجتمع المدني يساعد تونس على اتباع مقاربة تعتمد على أصحاب المصالح المتعددين في حوكمة الصناعات الاستخراجية"، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 15 يونيو/حزيران 2018، <https://resourcegovernance.org/blog/civil-society-tunisia-MSG-EITI>.

3 محمد ضياء حمامي، جامعة ويسليان، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 26 أبريل/نيسان 2019.

4 حنان قسقص، "المجتمع المدني يساعد تونس على اتباع مقاربة تعتمد على أصحاب المصالح المتعددين في حوكمة الصناعات الاستخراجية"، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 15 يونيو/حزيران 2018، <https://resourcegovernance.org/blog/civil-society-tunisia-MSG-EITI>.

7. تطبيق مبادئ التعاقد المفتوح في مجال المحروقات

نص التعهد كما هو وارد في خطة العمل:

يعتبر تطبيق مبادئ التعاقد المفتوح في مجال المحروقات من أهم المبادرات المعتمدة دولياً كمعيار لشفافية وحوكمة التصرف في الثروات الطبيعية. ولمزيد من دعم ما تم الانطلاق فيه من مبادرات بصلته بهذا التمشي الرامي إلى تكريس شفافية قطاع الصناعات الاستخراجية فإن هذا التعهد يهدف إلى تيسير انخراط تونس في مشروع التعاقد المفتوح في مجال المحروقات.

الأهداف المرحلية:

- إدراج مبادئ التعاقد المفتوح في مشروع تنقيح مجلة المحروقات، على غرار تعزيز الشفافية عند اختيار المستثمرين عن طريق الالتجاء الى المنافسة عند الاقتضاء وتوضيح ونشر المقاييس المعتمدة في الاختيار وعموماً نشر جميع الوثائق والمعطيات اللازمة التي تفسر المسار التعاقدى منذ التفاوض مع المستثمرين الى نهاية العقد، منها محاضر اجتماعات اللجنة الاستشارية للمحروقات،
- تطوير منصة إلكترونية لتكريس مبادئ التعاقد المفتوح من خلال نشر جميع العقود المبرمة في صيغة البيانات المفتوحة مع جميع الملاحق والقرارات المتصلة بها. ونشر جميع الوثائق المرتبطة بالعقود التي تفسر مسار التعاقد مع المستثمر،
- إعداد دراسة مقارنة والاستئناس بالتجارب العالمية في مجال التعاقد المفتوح.

المؤسسة المسؤولة: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: معهد حوكمة الموارد الطبيعية

تاريخ الانتهاء: أغسطس/آب 2020

تاريخ البدء: أكتوبر/تشرين الأول 2018

ملاحظة تحريرية: هذه نسخة جزئية من نص التعهد. للاطلاع على النص الكامل للتعهد من خطة العمل الوطنية التونسية، اضغط [هنا](#).

هل تم فتح الحكومة؟					الإنجاز				الأثر المحتمل				الصلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة (كما هو منصوص عليه)				إمكانية التحقق		نظرة عامة على التعهد	
تجهز	كبير	هامشي	تجزئي	لا	مكتمل	كبير	محدد	تجزئي	لا	لا تأثير	ضعيف	متوسط	قوي	تكنولوجيا والابتكار في مجال الشفافية والمساءلة	المساهمة العمومية	المشاركة المدنية	النفوذ الى المعلومة	محدد بما يكفي للتحقق منه		غير محدد بما يكفي للتحقق منه
														✓			✓	✓	✓	7. تطبيق مبادئ التعاقد المفتوح في مجال المحروقات
يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.					يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.				✓					✓			✓	✓		

السياق والأهداف

يعد هذا التعهد خطوة أخرى اتخذتها الحكومة لمعالجة قضايا الشفافية في مجال المحروقات. وتهدف الحكومة إلى تبني المعايير الدولية لإثبات استعدادها لمعالجة الفساد في مجال المحروقات وطمأنة المستثمرين.

يتضمن الهدف المرحلي الأول تعهداً بالنظر في مبدأ التعاقد المفتوح في صياغة عقود المحروقات وعملية المناقصة ونشر الوثائق ذات الصلة. وعلى الرغم من أن هذا الهدف المرحلي يعتبر محدداً إجمالاً، إلا أن استخدام كلمة "عند الاقتضاء" يجعله غامضاً، بما أنه لا يوضح المعيار الذي قد يستخدم للإبقاء على المنافسة لاختيار المستثمرين. ويشمل الهدفان المرحليان الباقيان إطلاق منصة عبر الإنترنت ونشر العقود وغيرها من الوثائق ذات الصلة بها، فضلاً عن إجراء دراسة مقارنة للاستئناس بالتجارب الدولية في مجال التعاقد المفتوح. ويعتبر هذان الهدفان محددين ويمكن التحقق منهما.

يعتبر تبني التعاقد المفتوح في قطاع المحروقات ذا صلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة في النفاذ إلى المعلومة وكذلك في التكنولوجيا والابتكار من أجل الشفافية والمساءلة. ويهدف ذلك إلى نشر عقود شركات النفط والغاز في عقد مفتوح يمكن استغلاله، وتعديل القانون ليشمل هذا الشكل. كما يجعل وضع مقارنة لتطبيق مبادئ التعاقد المفتوح من التعهد ذا صلة بالتكنولوجيا والابتكار.

ومن الممكن أن يحقق هذا التعهد تقدماً ملموساً في مجال المحروقات في تونس، وقد يكون نموذجاً أساسياً للصناعات الاستخراجية الأخرى. ووفقاً لمعهد حوكمة الموارد الطبيعية، فإن التعهد بالكشف عن عقود الاستخراج يشكل خطوة هامة جداً في تعزيز الحوكمة المحسنة لقطاع الموارد الطبيعية في تونس، وكذلك تحركاً مهماً نحو تحسين الثقة بين الحكومة والمستثمرين والمجتمعات المتضررة من المشاريع الاستخراجية. غير أن هذا التعهد قد لا يعالج تحديات أوسع نطاقاً يواجهها القطاع. فيحسب السيد أشرف العوادي، رئيس منظمة (أنا يقط) وممثل منظمة الشفافية الدولية في تونس، فإن المشكلة في قطاع المحروقات تكمن في عدم سيطرة الدولة على مواقع الحفر والاستكشاف. فالشركات تقدم المدخلات والبيانات، ولكن الحكومة لا تقوم بالتحقق من دقتها. كما أن الحكومة لا تنشر العائدات التي تتلقاها، وبالتالي فإن المجتمع المدني لا يملك الأدوات اللازمة للتحقق من عائدات الحكومة في مقابل البيانات التي يقدمها القطاع الخاص.²

فيما يتعلق بالمنصة الإلكترونية المخطط لها، فقد يكرر هذا التعهد منصة ResourceContracts.org التي تم إطلاقها في عام 2016. حيث تم إنشاء ResourceContracts.org بواسطة معهد حوكمة الموارد الطبيعية، ومركز كولومبيا للاستثمار المستدام، والبنك الدولي، بالشراكة مع وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة في تونس، لنشر عقود الاستثمار في مجال المحروقات والوثائق المرتبطة بها. وتتوفر الوثائق على هذه المنصة كبيانات مفتوحة بتنسيقٍ بشكل نصي، وبالتالي يسهل البحث فيها. كما تظهر العقود أيضاً مع بيانات وصفية شاملة⁵. ويضم الموقع حالياً 297 عقداً.⁶

الخطوات التالية

إذا تم المضي قدماً بالعمل بهذا التعهد في خطط العمل في المستقبل، فقد يعزز القدرة على النفاذ إلى المعلومة من خلال نشر الإيرادات الحكومية لتزويد المجتمع المدني بالأدوات اللازمة للتحقق من إيرادات الحكومة مقارنةً بالبيانات التي يقدمها القطاع الخاص. وتوصي آلية إعداد التقارير المستقلة أيضاً بأن يساهم منتدى أصحاب المصلحة المتعددين في ضمان مشاركة المشرعين في إصلاح القانون التشريعي المتعلق بالمحروقات، بينما يمكن للحكومة أن تنشر معلومات إضافية لمعالجة الثغرات التي تحددها جماعات المجتمع المدني والتي من شأنها أن تسهل أنشطة الإشراف. إضافةً لذلك، توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بأن تضمن العقود الكشف عن أسماء مالكي الشركات، التي يتم نشرها بشكل عمومي لمنع تضارب المصالح.

1 "أصبح بإمكان التونسيين الآن النفاذ إلى عقود المحروقات على شكل بيانات مفتوحة"، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2017، <https://resourcegovernance.org/blog/tunisians-can-now-access-hydrocarbon-contracts-open-data-format>.

2 أشرف العوادي، منظمة (أنا يقط)، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 مارس/أذار 2019.

3 "أصبح بإمكان التونسيين الآن النفاذ إلى عقود المحروقات على شكل بيانات مفتوحة"، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2017، <https://resourcegovernance.org/blog/tunisians-can-now-access-hydrocarbon-contracts-open-data-format>.

4 "أصبح بإمكان التونسيين الآن النفاذ إلى عقود المحروقات على شكل بيانات مفتوحة"، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2017، <https://resourcegovernance.org/blog/tunisians-can-now-access-hydrocarbon-contracts-open-data-format>.

5 المرجع السابق

6 مستودع (سجل) عقود الموارد في تونس، <https://tunisia.resourcecontracts.org/>.

8. وضع الآليات للمساهمة في تكريس النزاهة بالقطاع العمومي ومقاومة الفساد

نص التعهد كما هو وارد في خطة العمل:

تمثل النزاهة صلب القطاع العمومي ومقاومة الفساد الإداري وهي من المحاور الأساسية التي حظيت باهتمام مختلف الفاعلين داخل الإدارة وكذلك بعدد من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الناشطة في المجال. ولاستكمال ما تم تحقيقه إلى حد الآن من إصلاحات، ونظراً لوجود شكايات وانتقادات متواصلة حول الفساد بالقطاع العمومي، فإن هذا التعهد يرمي إلى المساهمة في معالجة هذا الإشكال من خلال تنفيذ مشروعين اثنين.

الأهداف المرحلية:

- إصدار الأوامر الترتيبية المتعلقة بالقوانين الجديدة المتعلقة بمكافحة الفساد وتحديداً:
 - o القانون الأساسي المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين،
 - o القانون المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح بالقطاع العام،
- تأسيس "هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد" الدستورية.

المؤسسة المسؤولة: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، مصالح الحوكمة في رئاسة الحكومة

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: البرلمان، التحالف المدني لمكافحة الفساد

تاريخ البدء: أكتوبر/تشرين الأول 2018

تاريخ الانتهاء: أغسطس/آب 2020

ملاحظة تحريرية: هذه نسخة جزئية من نص التعهد. للاطلاع على النص الكامل للتعهد من خطة العمل الوطنية التونسية، اضغط [هنا](#).

هل تم فتح الحكومة؟					الإنتاج				الأثر المحتمل				الصلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة (كما هو منصوص عليه)			إمكانية التحقق		نظرة عامة على التعهد		
صغير	كبير	هامشي	تغيير	بناء	مكتمل	كبير	متوسط	صغير	لا شيء	تحولي	متوسط	صغير	لا شيء	التكنولوجيا والابتكار في مجال الشفافية والمساءلة	المساهمة العمومية	المشاركة المدنية	النفاذ إلى المعلومة		محدد بما يكفي للتحقق منه	غير محدد بما يكفي للتحقق منه

8 آليات تكريس النزاهة في القطاع العمومي ومقاومة الفساد

السياق والأهداف

يهدف هذا التعهد إلى مكافحة الفساد في القطاع العمومي. وقد اتخذت تونس خطوات تدريجية نحو مكافحة الفساد في عام 2016 وأوائل عام 2017. وتشمل هذه التدابير إقرار قانون حرية المعلومات، واعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، وتمكين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من تنفيذ مهمتها، وإقرار قانون حماية المبلغين في فبراير/شباط 2017. ويضع قانون حماية المبلغين آليات وإجراءات لإدانة الفساد ويحمي المبلغين عن الفساد من أي عمل انتقامي ضدهم، معتبراً ذلك جريمة يعاقب عليها القانون. كما يحمي القانون الأعوان العموميين من الانتقام من قبل المشرفين عليهم. إضافة لذلك، أقر البرلمان التونسي قانوناً في يوليو/تموز 2018 بشأن التصريح عن الأصول يلزم الساسة ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية بالتصريح عن أصولها لهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد (INLUCC)³.

كانت هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد هيئة مؤقتة لمكافحة الفساد تم إنشاؤها بعد ثورة 2011 مباشرة للتحقيق في الفساد في ظل نظام بن علي. وقد تم إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الهيئة بموجب دستور عام 2014. تقوم هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد بالتحقيق في قضايا الفساد في القطاع العمومي والخاص وبحيل هذه القضايا إلى وزارات الدولة والمنظمات ذات الصلة والمحاكم. وتعاني الهيئة من نقص في الموارد وفي الموظفين. في يوليو/تموز 2017، أدلى رئيس الهيئة، شوقي طيبب، بشهادته أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية في البرلمان بأن الميزانية (وهي أقل من مليوني دينار أو 820000 دولار أميركي) غير كافية لتنفيذ مهامها بإجراء التحقيقات ودعم المجتمع المدني وإنشاء مركز للأبحاث⁴.

يتضمن هذا التعهد هدفين مرحليين. حيث يشمل الهدف المرحلي الأول إصدار الأوامر الترتيبية المتعلقة بقوانين مكافحة الفساد الجديدة. أما الهدف المرحلي الثاني فينطوي على تأسيس "هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد" الدستورية. وبينما يعتبر الهدف المرحلي الأول محدداً ويمكن التحقق منه، فإن الهدف المرحلي الثاني لا يقدم المعلومات الكافية حول المقصود من "تأسيس" الهيئة.

يعد هذا التعهد ذا صلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة في المساءلة العمومية، حيث يهدف إلى تفعيل قوانين مكافحة الفساد الجديدة التي تساهم في حماية المبلغين، وتصريح القطاع العمومي عن الأصول والخصوم (المصالح والمكاسب)، ومنع الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح.

يمكن أن يمثل هذا التعهد خطوة رئيسية لمكافحة الفساد في القطاع العمومي. ويعتبر إصدار الأوامر الترتيبية إجراءً ضرورياً يمكن أن يسرع تنفيذ قوانين مكافحة الفساد، إلا أن فعاليتها تتوقف على إدراجها لآليات التنفيذ التي لا يوضحها هذا التعهد. وفيما يتعلق بتأسيس "هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد" الدستورية، فإن تأثير هذا الهدف المرحلي يبدو ملتبساً. ونظراً لوجود هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منذ عام 2011 وإضفاء الطابع المؤسسي عليها في دستور عام 2014، فمن غير الواضح ما إذا كان هذا التعهد يهدف إلى تعزيز الهيكل القانوني للهيئة أو مجرد توفير موارد تشغيلية إضافية، مثل الميزانية أو الموظفين.

الخطوات التالية

بالنسبة للتعهدات المستقبلية في مجال هذه السياسة، يمكن للحكومة أن تزيد من الأثر من خلال التدابير التالية:

- تشجيع عملية التشاور العمومية فيما يتعلق بالتشريعات الجديدة لمكافحة الفساد،
- النشر المسبق للتصاريح عن الأصول أو المعلومات الأخرى ذات الصلة التي يمكن أن تساهم في تسهيل الرقابة من جانب منظمات المجتمع المدني،
- تقديم المزيد من المعلومات عن تأسيس هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، وفيما إذا كانت تهدف إلى البناء على العمل السابق الذي قامت به الهيئة.

1 "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: انحدار شديد"، منظمة الشفافية الدولية، 25 يناير/كانون الثاني 2017،

https://www.transparency.org/news/feature/mena_a_very_drastic_decline.

2 "تونس- الفساد"، موقع Export.gov، <https://www.export.gov/apex/article2?id=Tunisia-Corruption>.

3 "تونس تقرر قانون الإثراء غير المشروع لتعزيز مكافحة الفساد"، طارق عمارة، رويترز، 17 يوليو/تموز 2018.

4 "مركز موارد مكافحة الفساد U4"، تونس، <https://www.u4.no/publications/country-profile-tunisia>.

9. تكريس المقاربة التشاركية في إعداد ميزانية الدولة

نص التعهد كما هو وارد في خطة العمل:

لقد أصبحت المقاربة التشاركية تمثل منهجية عمل لإعداد عديد المشاريع العمومية ومتابعة تنفيذها بما في ذلك مشروع إعداد الميزانيات من قبل عدد من الهياكل العمومية، نخص بالذكر التجربة المعتمدة على مستوى عديد البلديات لإعداد ميزانياتها بالاعتماد على تنظيم اجتماعات دورية مع المواطنين وممثلي المجتمع المدني في الجهة المعنية قصد استشارتهم حول المشاريع التي يمكن إدراجها ضمن مشروع الميزانية وهو ما تم تكريسه بالفصل 29 من مجلة الجماعات المحلية. ولمزيد دعم هذه المقاربة التشاركية فيما يتعلّق بإعداد الميزانية، فإنّ هذا التعهد يرمي إلى إيجاد آليات جديدة لتكريس هذا المفهوم على أرض الواقع وجعل المواطن شريكاً فاعلاً في تحديد المحاور الأساسية والتوجهات العامة لميزانية الدولة منذ بداية مسار إعدادها. وبالتالي فإنّ هذا التعهد سيمكن من تنظيم وتركيز آليات جديدة أو تفعيل ما تمّ إحداثه من آليات مثل تفعيل عمل اللجنة المشتركة للشفافية المالية التي أنشئت بوزارة المالية بموجب قرار وزير المالية المؤرخ في 1 مارس/آذار 2013.

الأهداف المرحلية:

- تفعيل العمل باللجنة المشتركة للشفافية المالية المحدثة بوزارة المالية وفقاً لقرار وزير المالية في 1 مارس/آذار 2013،
- متابعة نشر تقارير غلق الميزانية.
- نشر القانون الأساسي للميزانية.

المؤسسة المسؤولة: وزارة المالية

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: الجمعيات الممثلة ضمن اللجنة المشتركة للشفافية المالية المحدثة بوزارة المالية

تاريخ الانتهاء: أغسطس/آب 2020

تاريخ البدء: أكتوبر/تشرين الأول 2018

ملاحظة تحريرية: هذه نسخة جزئية من نص التعهد. للاطلاع على النص الكامل للتعهد من خطة العمل الوطنية التونسية، اضغط [هنا](#).

هل تم فتح الحكومة؟	الإنجاز				الأثر المحتمل				الصلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة (كما هو منصوص عليه)				إمكانية التحقق		نظرة عامة على التعهد
	كبير	متوسط	محدود	مكتمل	تأثير	متوسط	ضعيف	لا شيء	التكنولوجيا والابتكار في مجال الشفافية والمساءلة	المساهمة العمومية	المشاركة المدنية	التغذّي إلى المعلومة	محدد بما يكفي للتحقق منه	غير محدد بما يكفي للتحقق منه	
كبير	كبير	متوسط	محدود	مكتمل	تأثير	متوسط	ضعيف	لا شيء	التكنولوجيا والابتكار في مجال الشفافية والمساءلة	المساهمة العمومية	المشاركة المدنية	التغذّي إلى المعلومة	محدد بما يكفي للتحقق منه	غير محدد بما يكفي للتحقق منه	9. تكريس المقاربة التشاركية في إعداد ميزانية الدولة
يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.	يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.				✓					✓	✓		✓		

السياق والأهداف

يهدف هذا التعهد إلى تطبيق مقاربة تشاركية في عملية إعداد ميزانية الدولة. ويخطط الهدف المرحلي الأول منه لإعادة تفعيل اللجنة المشتركة للشفافية المالية، التي تشكلت في عام 2013. وقد كلفت هذه اللجنة من ممثلي منظمات المجتمع المدني والحكومة بدعم الجهود التي تبذلها وزارة المالية ومراقفها لضمان الامتثال لمتطلبات الشفافية المالية والمشاركة، وتقديم المقترحات والتوصيات التي تراها مناسبة في هذا الصدد. وتتضمن صلاحيات اللجنة تعزيز التشاور مع المجتمع المدني وإعداد الميزانية للمواطن ومراقبة نشر الميزانيات والبيانات الخاصة بتنفيذ عمليات الإيرادات والإنفاق في الميزانية. وبينما ينطوي الهدف المرحلي الثاني في هذا التعهد على نشر تقارير غلق الميزانية، إلا أنه لا يقدم معلومات كافية عن القطاع ذي الصلة الذي تجري فيه عملية مراجعة الحسابات، كما أنه لا يحدد الجدول الزمني الذي يتعين فيه إجراء عملية المراجعة هذه وتسليمها. أما الهدف المرحلي الثالث فيرمي إلى نشر القانون الأساسي للميزانية. وبشكل عام، فإن هذا التعهد محدد بما يكفي للتحقق منه.

يعتبر هذا التعهد ذا صلة بـقيم شراكة الحكومة المفتوحة في النفاذ إلى المعلومة، لأنه يتضمن هدفاً مرحلياً حول نشر قانون مراجعة الحسابات والميزانية. كما أن لهذا التعهد صلة بـقيم شراكة الحكومة المفتوحة في المشاركة المدنية، حيث يشير تفويض اللجنة المشتركة للشفافية المالية إلى وجوب إشراك اللجنة لمنظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار في مجال المالية العامة.

يمكن لهذا التعهد أن يحقق تقدماً كبيراً في تعزيز المشاركة العمومية في عملية إعداد الميزانية. وتشير المصادر إلى أن عدم نشاط اللجنة المشتركة كان يمثل تحدياً. فقد نشر موقع وزارة المالية على شبكة الإنترنت محاضر اجتماعات اللجنة، ولكن آخر اجتماع تم نشره كان في يناير/كانون الثاني 2016³. وبموجب هذا التعهد فإن إعادة تفعيل اللجنة سوف تشكل خطوة كبيرة نحو منح عموم المواطنين منبراً فعالاً للتعبير عن آرائهم بشأن الشفافية في المالية العامة وغير ذلك من قضايا الميزانية. إلا أن هذا التعهد، بعيداً عن اللجنة، لا يوفر فرصاً كبيرة للمواطنين للمشاركة الفعالة في صنع القرار ومراقبة الميزانية، أو تقديم رقابة مؤسسية قوية ومستقلة. إضافةً لذلك، يعتبر نشر تقرير مراجعة الحسابات وقانون الميزانية خطوتان هامتان نحو جعل عملية إعداد الميزانية أكثر شفافية. وقد اعتبر المانحون، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED)، أن تحسين عملية مراجعة الحسابات وجودة تقرير مراجعة الحسابات في تونس هما حاجتان ملحتان⁴. غير أن نطاق هذا التعهد يعتبر محدوداً بسبب اعترامه نشر تقرير واحد فقط عن مراجعة الحسابات.

الخطوات التالية

يمكن أن تشمل الجهود الجارية في مجال هذه السياسة تعزيز اللجنة المشتركة من خلال التدابير التالية:

- إضفاء الطابع المؤسسي على اللجنة المشتركة ومراجعة وتعديل تشكيّلها ومسؤولياتها وإجراءات عملها،
- ضمان وضع جدول أعمال واضح ودقيق يركز على المواضيع ذات الأولوية،
- جعل هيكل وقيادة اللجنة أكثر تمثيلاً وشمولاً، وأن تكون رئاسة اللجنة مشتركة مع ممثلي المجتمع المدني،
- إنشاء الآليات اللازمة للسماح لعموم المواطنين بالمساهمة في المدخلات.

يمكن للتعهدات في خطط العمل المقبلة تحسين عملية مراجعة الحسابات على نطاق أوسع. وتوصي شراكة الميزانية الدولية بنشر تقرير مراجعة الحسابات على الإنترنت في الوقت المناسب، وضمان تدقيقه من قِبَل وكالة مستقلة، وتوفير الفرص لعموم المواطنين للمساعدة في وضع برنامج مراجعة الحسابات، والمساهمة في تحقيقات مراجعة الحسابات، والإدلاء بالشهادة أثناء جلسات الاستماع البرلمانية⁵.

1 "الشفافية المالية والمشاركة في تونس؛ الوضع الحالي وأولويات الإصلاح"، المبادرة التعاونية لإصلاح الميزانية في أفريقيا (CABRI)، أكتوبر/تشرين الأول 2014، <http://bit.ly/37BstDe>.

2 "قانون الميزانية لعام 2020"، وزارة المالية، <http://bit.ly/2Hx27aT>.

3 "لجنة تعزيز الشفافية المالية"، وزارة المالية، <http://www.finances.gov.tn/fr/commission-mixte-pour-la-transparence-financiere>.

4 "الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد في تونس؛ النقاط البارزة في المشروع"، سبتمبر/أيلول 2019، <http://bit.ly/38Fxf3S>.

5 "استبيان الميزانية المفتوحة 2019: تونس"، شراكة الميزانية الدولية، <https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/country-results/2019/tunisia>.

10. تطوير قنوات لتعزيز التفاعل مع الشباب وتمكينهم من متابعة الحوار حول السياسات العمومية

نص التعهد كما هو وارد في خطة العمل:

من أجل زيادة تنشيط مشاركة الشباب في الشؤون العمومية، ونظراً لوجود عدة مشاكل تهدد هذه الفئة، مثل الهجرة غير القانونية والإرهاب والإدمان وغير ذلك من أشكال الانحراف والتهديدات الاجتماعية، يهدف هذا التعهد إلى إنشاء أطر للحوار. وتهدف هذه الأطر إلى تمكين الشباب من التعبير عن آرائهم ومخاوفهم وأفكارهم بحرية وشفافية وكذلك التأثير على صنّاع القرار في تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى حل هذه المشاكل. ولذلك، فإن الهدف هو استكمال التعهد الذي تمت صياغته في خطة العمل الثانية لتنفيذ الإجراءات التالية:

الأهداف المرحلية:

- إنشاء المشترك لمجالس محلية حول الشباب تضمّ ممثلين عن المجتمع المدني والسلطات العمومية على أن يكون هناك حضور مميز للفئة العمرية من الشباب،
- وضع منصة إلكترونية تمكّن الشباب من التعبير عن مشاغلهم وإعطاء مقترحاتهم حول تقديم خدمات عمومية مختارة مع إتاحة الإمكانية لمتابعة استجابة المصالح العمومية المعنية وكيفية معالجتها للأمر.

المؤسسة المسؤولة: وزارة شؤون الشباب والرياضة

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: وزارة الشؤون المحلية والبيئة، المعهد التونسي للديمقراطية والتنمية، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، المنظمات متعددة الأطراف

تاريخ البدء: أكتوبر/تشرين الأول 2018

تاريخ الانتهاء: أكتوبر/تشرين الأول 2020

ملاحظة تحريرية: هذه نسخة جزئية من نص التعهد. للاطلاع على النص الكامل للتعهد من خطة العمل الوطنية التونسية، اضغط [هنا](#).

هل تم فتح الحكومة؟	الإنجاز				الأثر المحتمل				الصلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة (كما هو منصوص عليه)				إمكانية التحقق		نظرة عامة على التعهد
	مكتمل	بشكل كبير	محدود	لا شيء	لا شيء	ضعيف	متوسط	قوي	التقاضي والابتكار في مجال الشفافية والمساءلة	المساهمة العمومية	المشاركة المدنية	النفاذ إلى المعلومة	محدد بما يكفي للتحقق منه	غير محدد بما يكفي للتحقق منه	
نعم									✓	✓	✓			✓	10. تطوير قنوات لتعزيز التفاعل مع الشباب وتمكينهم من متابعة الحوار حول السياسات العمومية
لا															يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.

السياق والأهداف

يهدف هذا التعهد إلى تحفيز مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية. وقد تم المضي قدماً بالعمل به من التعهد 11 من خطة العمل السابقة، والذي كان تنفيذه محدوداً. وبموجب خطة العمل السابقة، فقد قامت وزارة شؤون الشباب والرياضة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED)، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) بإنشاء مرحلة تجريبية لهذا المشروع وذلك باختيار خمسة منازل للشباب في حي التضامن وتستور ودوار هيشر، وقلعة سنان، وحزوة1. وبحلول نهاية المدة، وباستثناء اختيار المواقع المستهدفة وصياغة شروط مرجعية لمنصة الإنترنت، لم يتم إنجاز تنفيذ مجالس الشباب الفعلية ووضع المنصة الإلكترونية2.

بموجب خطة العمل الحالية، يتضمن هذا التعهد هدفين مرحليين. حيث يهدف الهدف المرحلي الأول إلى إنشاء مجالس محلية من خلال مقاربة تشاركية، رغم أنه لا يحدد عدد هذه المجالس. بينما يقترح الهدف المرحلي الثاني وضع منصة إلكترونية تتيح للشباب تقديم مقترحاتهم بشأن تقديم خدمات عمومية مختارة. وعموماً، فإن هذا التعهد ليس محدداً بما يكفي للتحقق منه.

يعتبر هذا التعهد ذا صلة بقييم شراكة الحكومة المفتوحة في المشاركة المدنية لأنه يسعى إلى إشراك الشباب في عملية صنع القرار الحكومي، رغم أن مدى هذه المشاركة لا يزال غير واضح. كما يجعل وضع منصة إلكترونية من هذا التعهد ذا صلة بقييم شراكة الحكومة المفتوحة في التكنولوجيا والابتكار وكذلك في المساواة العمومية. وعلى الرغم من عدم تقديم تفاصيل عن آليات التنفيذ، فإن هذا التعهد يهدف إلى تزويد المواطنين بردود من السلطات بشأن المسائل التي يبلغ عنها من خلال المنصة الإلكترونية.

يمكن أن يمثل هذا التعهد خطوة إيجابية في تنشيط مشاركة الشباب في الشؤون العمومية. وعلى الرغم من أن هذا التعهد يمكن أن يتيح فرصاً لمشاركة الشباب، فإنه يمثل تذكراً للجهود السابقة الرامية إلى إشراك الشباب والتي لم تنجح في الماضي. إضافةً لذلك، فإن هذا التعهد لا يتضمن التدابير اللازمة لضمان إنشاء المجالس، وبأن المنصة الإلكترونية ستؤدي إلى تغيير الممارسة من جانب الحكومة، حيث أنه لا توجد تفاصيل عن كيفية أخذ مساهمات هذه المجالس وشكاواها في عين الاعتبار.

الخطوات التالية

عند تصميم التعهدات المستقبلية التي تسعى إلى تعزيز المشاركة المدنية، يجب أن تقدم التعهدات تفاصيل واضحة عن جوانب مثل عدد المجالس التي سيتم إنشاؤها أثناء التنفيذ وآليات الاستجابة والتعويض لمتابعة الشكاوى والنهج الذي يكفل أخذ جميع المساهمات بعين الاعتبار عند وضع السياسة.

إضافةً لذلك، يمكن إدراج حملات التواصل كأهداف مرحلية في مثل هذه التعهدات، والتي يتم تنفيذها للوصول إلى قطاعات مختلفة من الشباب في البلاد تتجاوز تلك التي تشارك في المنظمات التي تعمل على مشاكل الشباب.

1 إبراهيم الغندور ومعتز شواشي، البنك الدولي تونس، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 10 مارس/آذار 2019.
2 سلمى بن خليفة نقرة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO)، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 10 مايو/أيار 2018.

II. تنفيذ مبادرات لتكريس شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي

نص التعهد كما هو وارد في خطة العمل:

يأتي هذا التعهد في إطار تكريس الحكومة المحلية التي أضحت خياراً وطنياً بفضل ما جاء ضمن دستور سنة 2014 من فصول تدعم هذه المقاربة وكذلك بموجب ما جاءت به مجلة الجماعات المحلية الصادرة في مايو/أيار 2018 من أحكام خاصة بالشفافية والحكومة المفتوحة، وبالتالي فإنّ هذا التعهد يهدف إلى إطلاق مبادرات خاصة بالحكومة المفتوحة على مستوى عشر بلديات على غرار مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى الوطني باعتماد نفس المسار التشاركي. وتتمثل خصوصية هذه المبادرة في تمكين البلديات من وضع تعهدات تكون متماسية أكثر مع خصوصيات ومتطلبات المنطقة كما أنّها ستتمكن من تقريب الإدارة من المواطن من خلال إشراكه في ضبط هذه التعهدات ومتابعة تنفيذها من خلال تنظيم اجتماعات دورية للجنة مشتركة تضم ممثلين عن الإدارة بالبلدية وممثلين عن سكان المنطقة.

علاوة على ذلك، سيتم وضع خطة إعلامية في المجال لمزيد التعريف بالمبادرات التي سيتم تنفيذها في إطار هذا التعهد وإشراك كل الأطراف الفاعلة والناشطة سواءً من السلطات العمومية المحلية أو من ممثلي المجتمع المدني بالجهة المعنية.

المؤسسة المسؤولة: البلديات المنخرطة ضمن هذه المبادرة بالتعاون مع تحالف المجتمع المدني الخاص بشراكة الحكومة المفتوحة- تونس، الجمعية التونسية للحكومة المحلية، شبكة TCID

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: وزارة الشؤون المحلية والبيئة.

تاريخ الانتهاء: أغسطس/آب 2020

تاريخ البدء: أكتوبر/تشرين الأول 2018

ملاحظة تحريرية: هذه نسخة جزئية من نص التعهد. للاطلاع على النص الكامل للتعهد من خطة العمل الوطنية التونسية، اضغط [هنا](#).

هل تم فتح الحكومة؟	الإنجاز				الأثر المحتمل			الصلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة (كما هو منصوص عليه)			إمكانية التحقق		نظرة عامة على التعهد		
	مكتمل	كبير	محدود	لا يبدأ	لا شيء	ضئيل	متوسط	تحويلي	المشاركة العمومية	المشاركة المدنية	النفوذ إلى المعلومة	محدد بما يكفي للتحقق منه		غير محدد بما يكفي للتحقق منه	
كبير	كبير	هامشي	لا يتغير	لا شيء	✓				التكنولوجيا والابتكار في مجال الشفافية والمساءلة	المشاركة العمومية	المشاركة المدنية	✓	✓	✓	II. تنفيذ مبادرات لتكريس شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي
يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.	يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.														

السياق والأهداف

يهدف هذا التعهد إلى تطبيق شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي بما يتوافق مع عملية اللامركزية الجارية في تونس. وقد جرت أول انتخابات محلية في البلاد في مايو/أيار 2018. ووفقاً لمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، فإن عملية اللامركزية هذه من الممكن أن تعالج مسائل قديمة العهد تتعلق بالتفاوت الكبير بين المناطق في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والفقير والبنية التحتية من خلال تمكين الجهات الفاعلة المحلية من اتخاذ القرارات المتعلقة بالاحتياجات الخاصة بمناطقها.

كما يهدف هذا التعهد إلى وضع خطط للحكومة المفتوحة على المستوى المحلي في 10 بلديات من خلال عقد اجتماعات منتظمة للجان المشتركة التي تتألف من ممثلي البلديات وسكان المنطقة. وتخطط الجمعية التونسية للحكومة المحلية لدعم البلديات المشاركة ومنظمات المجتمع المدني المحلية من خلال تقديم التدريب على عملية الإنشاء المشترك. كما ينطوي التعهد أيضاً على خطة إعلامية للتعريف بالمبادرات التي سيتم تنفيذها، بالإضافة إلى إشراك جميع الأطراف الفاعلة في الحكومة والمجتمع المدني. وتعد هذه الأهداف المرحلية محددة بما يكفي للتحقق منها.

يعتبر هذا التعهد ذا صلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة في المشاركة المدنية، حيث يُفترض أن يتم إعداد الخطط المحلية للحكومة المفتوحة من قِبَل لجان مشتركة تضم مواطنين محليين. كما أن هذا التعهد ذو صلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة في النفاذ إلى المعلومة بسبب الخطة الإعلامية الخاصة به.

قد يكون لهذا التعهد أثراً تحويلياً محتملاً على إشراك الجهات الفاعلة المحلية في عملية شراكة الحكومة المفتوحة. وأثناء عملية الإنشاء المشترك، أدى التركيز على الاستفادة من التعهدات من المستوى المحلي لخدمة خطة العمل الوطنية إلى إدراك منتدي أصحاب المصلحة المتعددين أن هناك حاجة إلى خطط عمل يتم تصميمها على المستوى المحلي³. وبالأخذ بعين الاعتبار البنية المركزية للحكومة التونسية والحاجة إلى اللامركزية، فإن هذا التعهد يوفر لأول مرة الفرصة للجهات الفاعلة المحلية لتيسير هذا التحول، حيث أن خطط العمل التي توضع على الصعيد المحلي بمشاركة الجهات الفاعلة المحلية لديها القدرة على التعبير عن الاحتياجات المحلية بشكل أفضل، ويمكن أن تؤسس تعاوناً أقوى بين المواطنين المحليين في مرحلة التنفيذ.

الخطوات التالية

نظراً للفرصة التي يمثلها هذا التعهد في التعريف بمبادئ الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي، توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بوضع استراتيجيات محددة لضمان مشاركة مجموعات مثل النساء والشباب والفئات المهمشة الأخرى، بما يعكس احتياجاتها في الإجراءات المحلية الناتجة للحكومة المفتوحة.

1 سارة بيركس ومروان المعشر، "اللامركزية في تونس: تمكين المدن، إشراك الناس"، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 17 مايو/أيار 2018، <http://bit.ly/2SEH0lA>.

2 أسماء شريفي، الجمعية التونسية للحكومة المحلية وشبكة TACID، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 2 أبريل/نيسان 2019.

3 أسماء شريفي، الجمعية التونسية للحكومة المحلية وشبكة TACID، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 2 أبريل/نيسان 2019.

12. تقريب الخدمات الإدارية عبر وضعها على الإنترنت

نص التعهد كما هو وارد في خطة العمل:

إلى جانب المبادرات والمشاريع الرامية إلى تطوير الخدمات الإلكترونية على المستوى الوطني وبصورة أفقية، فإنّ هذا التعهد يهدف إلى تطوير باقة جديدة من الخدمات الإلكترونية على مستوى عدد من القطاعات.

المراحل الرئيسية:

- تطوير تطبيق (m-Agri) لتمكين المواطن من الحصول على مجموعة من الخدمات عن بعد في القطاع الفلاحي،
- المزيد من تطوير وتقريب خدمات إدارة الملكية العقارية للمواطن من خلال تطوير عدد من الخدمات العمومية وتلقي مطالب في شأنها واستخلاص معاليمها وتدبيرها عبر الإنترنت، وتتمثل في الاطلاع على الرسوم العقارية عن بعد والحصول على جملة من الوثائق إلكترونياً (نسخ من رسوم عقارية، شهادات عدم الملكية، شهادات الملكية والاشتراك في الملكية، شهادات مراجع تسجيل الصكوك)،
- خدمة تفاعلية عبر بوابة الدفاع الوطني للاطلاع على ومتابعة وضعيات التأجيل والإعفاء،
- وضع منظومة إلكترونية لمراقبة توزيع تكاليف الدعم في المجال الثقافي.

المؤسسة المسؤولة: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، وزارة الدفاع الوطني، وزارة الشؤون الثقافية

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: وزارة الشؤون المحلية والبيئة، منظمات المجتمع المدني، أطراف من القطاع الخاص، المنظمات متعددة الأطراف، الجمعية التونسية للتنمية والتكوين

تاريخ البدء: أكتوبر/تشرين الأول 2018 **تاريخ الانتهاء:** أغسطس/آب 2020

ملاحظة تحريرية: هذه نسخة جزئية من نص التعهد. للاطلاع على النص الكامل للتعهد من خطة العمل الوطنية التونسية، اضغط [هنا](#).

هل تم فتح الحكومة؟		الإنتاج				الأثر المحتمل			الصلة بـ قيم شراكة الحكومة المفتوحة (كما هو منصوص عليه)		إمكانية التحقق		نظرة عامة على التعهد							
مجهول	كبير	هامشي	لم يتغير	سواء	مكتمل	كبير	محدود	لم يتبين	تحولي	متوسط	ضئيل	لا شيء		التكنولوجيا والابتكار في مجال الشفافية والمساءلة	المساءلة العمومية	المشاركة المدنية	التفاد إلى المعلومة	محدد بما يكفي للتحقق منه	غير محدد بما يكفي للتحقق منه	
										✓			✓		✓		✓			12. تقريب الخدمات الإدارية عبر وضعها على الإنترنت
											✓		✓		✓		✓			

السياق والأهداف

يعد هذا التعهد مجموعة من 4 خدمات إلكترونية تعزز الحكومة توفيرها في قطاعات الفلاحة وتسجيل العقارات والخدمة العسكرية والفنون ويهدف إلى المساهمة في فعالية الخدمات المقدمة وشفافيتها، وجعلها متاحة للمواطنين بشكل سهل وسريع.

يلتزم الهدف المرحلي الأول تطوير تطبيق يسمى (m-Agri) يمكن المواطنين من الحصول على عدة خدمات عن بعد في القطاع الفلاحي. وبما أن آلية إعداد التقارير المستقلة لم تتمكن من العثور على أي معلومات حول هذا التطبيق، فإن نوع الخدمات التي يوفرها التطبيق يبقى غير واضح. ويهدف الهدف المرحلي الثاني إلى تحسين الخدمات التي تقدمها إدارة الملكية العقارية التونسية على موقعها على الإنترنت. بينما يخطط الهدف المرحلي الثالث لإضافة خدمة عبر الإنترنت إلى موقع وزارة الدفاع الحالي على شبكة الإنترنت لتسهيل عملية متابعة طلبات الإعفاء والتأجيل للخدمة العسكرية. ويتعلق الهدف المرحلي الرابع بمنظومة إلكترونية لإضفاء الطابع المركزي على المعلومات حول المنح التي تمنحها وزارة الثقافة للفنانين الذين يتقدمون بطلبات للحصول على المساعدات المالية، بهدف استخدامها من قبل صنّاع القرار والفنانين. وتعد الأهداف المرحلية الثلاثة الأخيرة محددة بما يكفي للتحقق منها.

يعتبر هذا التعهد ذا صلة بقييم شراكة الحكومة المفتوحة في النفاذ إلى المعلومة، حيث يعتزم موقع إدارة الملكية العقارية على شبكة الإنترنت توفير إمكانية جديدة للحصول على سندات الملكية، والعمليات العقارية، وشهادات الملكية وعدم الملكية، وشهادات البحث، وشهادات مراجع تسجيل الصكوك. كما أن هذا التعهد ذو صلة بقييم شراكة الحكومة المفتوحة في التكنولوجيا والابتكار في مجال الشفافية والمساءلة لأنه يخطط لتطوير الخدمات الإلكترونية لقطاعات الفلاحة والتسجيل العقاري والخدمة العسكرية والفنون.

إن إدخال تحسينات على الموقع الإلكتروني لإدارة الملكية العقارية والمنصة الإلكترونية للدفاع الوطني يمكن أن تساعد في تبسيط تسجيل العقارات والإعفاء والتأجيل العسكريين. فقبل خطة العمل هذه، كانت الإعفاءات والتأجيلات للخدمة العسكرية ممكنة، ولكن عملية المتابعة كانت عادةً طويلة وبيروقراطية ومعقدة. وفيما يتعلق بتسجيل العقارات، كان النفاذ إلى السجل الإلكتروني للملكية العقارية مقتصرًا على الحواسيب الموجودة في إدارة الملكية العقارية، وكانت إدارة الملكية العقارية تتطلب شهرًا للاستجابة لطلبات تسجيل العقارات، وذلك وفقًا لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال². ويمكن لهذا التعهد أن يحد من متطلبات الحضور الشخصي لطلبات تسجيل العقارات والإعفاء والتأجيل العسكريين. إلا أنه قد لا يؤدي إلى التعجيل بشكل كبير في الفترة الزمنية لأي من العمليتين، وذلك لأن التأخيرات ناجمة عن الممارسات البيروقراطية. إضافةً لذلك، فإن تطوير تطبيق (m-Agri) والخدمات الإلكترونية لوزارة الثقافة لا يقترن بأهداف مرحلية لدعم الاستفادة منها. وفيما يتعلق بالخدمة الإلكترونية، فإن نص التعهد لا يوضح ما إذا كانت المعلومات التي تنشرها ستتاح لعموم المواطنين، مما يعني أنها قد لا توفر عملية المراقبة الخارجية اللازمة للمساءلة. وبشكل عام، لا يتضمن هذا التعهد تقييم احتياجات المواطنين لتحديد التوجه في تقديم الخدمات الإلكترونية.

الخطوات التالية

- بغية زيادة أثر التعهدات المستقبلية في مجال هذه السياسة، توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بما يلي:
- تحديد المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة في مجالات الخدمات هذه والتي يمكن نشرها بشكل استباقي كجزء من التنفيذ،
 - تعزيز الآليات التي تتيح الحصول على المدخلات من المواطن لتحديد الأولويات فيما يتعلق بالخدمات أو العناصر في كل مجال من مجالات الخدمات،
 - تنفيذ استراتيجية تواصلية لتعزيز استخدام الخدمات الجديدة عبر الإنترنت ونشر المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة.

1 "التعهد 12: تقريب الخدمات الإدارية عبر وضعها على الإنترنت"، شراكة الحكومة المفتوحة - تونس، <http://www.ogptunisie.gov.tn/en/?p=1326> (تم الدخول في 19 أغسطس/آب 2020).

2 "مؤشر سهولة ممارسة/أدارة الأعمال في عام 2018: الإصلاح لخلق فرص العمل - تونس"، واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي، 2018، <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/518811510213629431/doing-business-2018-reforming-to-create-jobs-tunisia>.

13. تيسير الوصول إلى خدمات الوظيفة العمومية

نص التعهد كما هو وارد في خطة العمل:

نظراً للدور الهام الذي تمثله الوظيفة العمومية اليوم لاستيعاب عدد كبير من الكفاءات. وباعتبار أنّ تطوير مهارات وخبرات الكفاءات بالوظيفة العمومية تعتبر مقوماً أساسياً لتطوير الإدارة والتحسين من جودة خدماتها وجعلها بذلك محرّكاً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، فإنّ تطوير هذا القطاع من خلال دعم شفافيته وانفتاحه على مختلف المتعاملين معه يعتبر أداة أساسية لضمان ذلك. وبالتالي، فإنّ هذا التعهد يهدف إلى تطوير منظومتين إلكترونيتين لتكريس الشفافية في هذا المجال.

الأهداف المرحلية:

- وضع منظومة إلكترونية تمكّن جميع الموظفين من الاطلاع على طلبات مختلف رؤساء الهياكل المتعلّقة بسدّ شغورات في إحدى الوظائف الراجعة،
- وضع بوابة إلكترونية للتكوين في الإدارة العمومية تمكّن من إتاحة النفاذ لمختلف البيانات التي تهم التكوين وكذلك التسجيل لها عن بعد.

المؤسسة المسؤولة: رئاسة الحكومة

المؤسسة (المؤسسات) الداعمة: الجمعية التونسية للتنمية والتكوين

تاريخ الانتهاء: أغسطس/آب 2020

تاريخ البدء: أكتوبر/تشرين الأول 2018

ملاحظة تحريرية: هذه نسخة جزئية من نص التعهد. للاطلاع على النص الكامل للتعهد من خطة العمل الوطنية التونسية، اضغط [هنا](#).

هل تم فتح الحكومة؟					الإنجاز				الأثر المحتمل				الصلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة (كما هو منصوص عليه)				إمكانية التحقق		نظرة عامة على التعهد	
مجهز	كبير	هامشي	لا يتغير	سواء	مكتمل	كبير	محدود	لا يبدأ	تولي	متوسط	ضئيل	لا شيء	التكنولوجيا والابتكار في مجال الشفافية والمساءلة	المساهمة العمومية	المشاركة المدنية	النفاذ إلى المعلومة	محدد بما يكفي للتحقق منه	غير محدد بما يكفي للتحقق منه		
											✓							✓		13. تيسير الوصول إلى خدمات الوظيفة العمومية
																				غير واضح
																				يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.
																				يتم تقييمه في نهاية دورة خطة العمل.

السياق والأهداف

يهدف هذا التعهد إلى زيادة الشفافية في التوظيف الحكومي وتنمية قدرة الأعوان العموميين على تقديم الخدمات.

يتضمن هذا التعهد هدفين مرحليين يتناولان وضع منظومة أو بوابة إلكترونية. وينطوي الهدف المرحلي الأول على منظومة إلكترونية توفر معلومات عن الشواغر الداخلية في الحكومة. بينما يهدف الهدف المرحلي الثاني لوضع بوابة للأعوان العموميين تتضمن معلومات تسجيل عن برامج التدريب. ويعد هذا التعهد محدداً بما يكفي للتحقق منه.

بينما يتناول هذا التعهد مسائل هامة في الإدارة العمومية، فإنه يركز على تطوير الحكومة الإلكترونية دون استخدام مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة من منظور المواطن في تصميمه.

يمكن أن يمثل هذا التعهد خطوة إيجابية نحو ممارسات التوظيف الشفافة في القطاع العمومي. حيث يعتقد التونسيون على نطاق واسع أن عمليات التوظيف تتأثر بالفساد، الأمر الذي يؤدي إلى توظيف موظفين غير مؤهلين¹. ومن خلال تقديم بوابة إلكترونية تقوم بإدراج فرص العمل الداخلية، يحاول هذا التعهد زيادة شفافية التوظيف والحد من تأثير القرار الذي اتخذته الحكومة بتجميد الزيادات في الأجور والتوظيف في القطاع العمومي (نتيجة لمحاولات الجهات المانحة تنفيذ تدابير التقشف)². وعلى أي حال، فإن التعهد لا يوفر الشفافية في عملية الاختيار ولا يوفر مبادئ توجيهية لمكافحة الفساد في مجال التوظيف، أو يقدم أي إجراءات للتنفيذ. كما أن هذا التعهد لا يعترف إتاحة النفاذ العمومي، مما يعني أن منظمات المجتمع المدني لن تتمكن من القيام بالرقابة اللازمة لزيادة المساءلة.

الخطوات التالية

يمكن أن تؤدي التعهدات المستقبلية في مجال هذه السياسة إلى تحسين الصلة بقيم شراكة الحكومة المفتوحة، وذلك من خلال اعتماد التدابير التالية:

- إتاحة المعلومات عن الشواغر لعموم المواطنين، وتوفير الملاحظات والتعليقات بشأن مختلف مراحل العملية، وإبراز المراحل التي يمكن أن يشارك فيها المواطنون بشكل عام،
- ضمان أن يتضمن التدريب نواح تؤثر على تنفيذ مبادرات شراكة الحكومة المفتوحة. على سبيل المثال: التدريب على كيفية تطبيق البروتوكولات المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة أو كيفية وضع مقاربة تشاركية إزاء إعداد السياسات،
- تضمين مدخلات منظمات المجتمع المدني والمواطنين حول القرارات المتعلقة بالمعلومات التي ستكون متاحة للمواطنين.

¹ سارة بيركس ومروان المعشر: "عدوى الفساد في تونس: تحوّل في خطر"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2017، <http://bit.ly/3bO7NuO>.

² خالد سلامي، رئاسة الحكومة في تونس، مقابلة أجراها باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 7 مارس/أذار 2019.

خامساً: توصيات عامة

يهدف هذا الفصل إلى تعريف عملية وضع خطة العمل المقبلة وتوجيه تنفيذ خطة العمل الحالية. وهو مقسم إلى قسمين: (1) التوصيات الرئيسية من قبل آلية إعداد التقارير المستقلة لتحسين عملية شراكة الحكومة المفتوحة وخطط العمل في تونس عموماً أو في كل هيكل خصوصاً، و(2) تقييم كيفية استجابة الحكومة للتوصيات الرئيسية السابقة التي طرحتها آلية إعداد التقارير المستقلة.

تعزيز ملكية عملية الإنشاء المشترك

تبدو هناك حاجة إلى زيادة عدد منظمات المجتمع المدني المشاركة في المشاورات، والأهم من ذلك، تعميق مشاركتها في صياغة التعهدات والأهداف المحلية. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن منتدى أصحاب المصلحة المتعددين لخطة العمل هذه يضم برلمانيين وممثلين عن القطاع الخاص، فإن هؤلاء لم يشاركوا بانتظام في اجتماعات منتدى أصحاب المصلحة المتعددين. بالنسبة لخطط العمل المستقبلية، سوف يستفيد منتدى أصحاب المصلحة المتعددين من تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة من هذه الجهات كأعضاء أو مراقبين. ولتعزيز امتلاك البرلمان لخطة العمل، يمكن لمنتدى أصحاب المصلحة المتعددين طلب حضور ممثل عن مكتب البرلمان في الاجتماعات. وأخيراً، هناك حاجة أيضاً للحصول على دعم كافٍ على المستوى الوزاري وذلك من أجل تحسين استمرارية واستدامة تعهدات شراكة الحكومة المفتوحة في حالات تغيير الحكومة أو الانتخابات.

استخدام مقاربة قائمة على النتائج في وضع التعهدات

تتضمن خطة العمل هذه عدداً من مجالات السياسة الواعدة، مثل إلغاء مركزية عملية الحكومة المفتوحة وتوفير الشفافية فيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية والمحروقات والموارد المائية. ومن الممكن أن تواصل خطط العمل المستقبلية هذه الجهود، ولكن عليها القيام بتصميم تعهدات أكثر تحديداً وقابلية للقياس وللمساءلة وذات صلة ومحددة زمنياً. سوف يؤدي تحديد خطط العمل إلى الاستفادة من قدر أكبر من الدقة في وصف المشاكل والنتائج المتوقعة لكل تعهد. علاوةً على ذلك، يمكن لخطط العمل المستقبلية أن تدرج النتائج المستهدفة في منتصف المدة بالنسبة لكل هدف مرحلي على حدة، والنتائج المستهدفة في نهاية المدة، ووسائل التحقق (الوثائق الداعمة أو الروابط عبر الإنترنت أو الأدلة التي تثبت إنجاز النتائج المستهدفة)، وتواريخ البدء والانتها. ومن شأن ذلك أن يساعد تونس في تصميم تعهدات فعالة وواضحة وقابلة للقياس.

تصميم التعهدات كحلول متصلة بالسياسات للمشاكل العمومية

تقدم خطة العمل هذه بوابات إلكترونية لزيادة النفاذ إلى البيانات الجغرافية وبيانات النقل البري وبيانات استهلاك المياه وبيانات الملكية العقارية. غير أن التعهدات لا تتضمن أهدافاً مرحلية ترسم خطوات أبعد من البوابات وتؤدي إلى حلول متصلة بالسياسات بشأن المشاكل التي يتم تناولها. وفي خطط العمل المقبلة، من الممكن تعزيز التعهدات من خلال تحويل التركيز من الآليات كالمصنعات إلى المشاكل الأساسية المتصلة بالسياسات. كما أن هناك فرصة لتعزيز طموح التعهدات وذلك من خلال ضمان قيام نظرية التغيير التي يتبناها كل تعهد بالتفسير الواضح للكيفية التي قد تؤدي بها هذه النظرية إلى النتيجة المقترحة، مقترنة بأهداف مرحلية لتنفيذ نظرية التغيير.

إدماج آليات المشاركة العمومية في التعهدات التي تهدف إلى وضع أدوات لاستخدام المواطنين

من خلال الدمج المنهجي لآليات المشاركة العمومية، يمكن لخطط العمل المستقبلية أن تعمل على تعزيز أثر التعهدات. فعند الاقتضاء، يمكن أن تتضمن التعهدات أهدافاً مرحلية لإشراك المواطنين في الحوار بشأن السياسات أو البرامج أو القوانين العمومية وطلب مدخلاتهم وملاحظاتهم ومساهماتهم بشأنها. وفيما يتعلق بالنفاذ إلى المعلومة، فإن التعهدات التي تتيح مجموعات البيانات الحكومية الجديدة لعموم المواطنين أو تقدم بوابات إلكترونية لتيسير الوصول إلى البيانات الحكومية سوف تستفيد من الأهداف المرحلية لتعزيز استفادة أصحاب المصلحة ذوي الصلة منها. كما أنه من الممكن أن تساعد الخطط الإعلامية والمشاركة العمومية في ضمان استخدام المعلومات الجديدة لتعزيز الحوكمة المتجاوبة والخلاقة والفعالة.

توسيع الجهود لفتح عملية إعداد الميزانية

بالبناء على جهود خطة العمل هذه لتعزيز المشاركة في تخطيط الميزانية، يمكن لخطط العمل المستقبلية أن تتخذ المزيد من التدابير لفتح عملية إعداد الميزانية. ونظراً للاستجابة المالية بشكل خاص لجائحة كوفيد-19، تعتبر الشفافية ذات أهمية بالغة لضمان أن يتم تخصيص الميزانية في تونس حيثما تكون الحاجة ملحة. كما يمكن لخطة العمل المقبلة لشراكة الحكومة المفتوحة أن تكون مفيدة في جهود التعافي التي تسهم في تتبع النفقات والمزايا الضريبية والتركيز على تقديم الخدمات العمومية بشكل يتسم بالشفافية والمساءلة. وبالتالي، توصي آلية إعداد التقارير المستقلة بما يلي:

- ربط معلومات الميزانية ذات الصلة بالبيانات المتعلقة بالنفقات، بما في ذلك معاملات الشراء، لضمان تحديد التسريبات والثغرات، وإدراج معلومات عن الأداء والنفقات المتعلقة بالسياسة (بما في ذلك تقديرات النفقات لكل برنامج على حدة) في تقرير نهاية السنة.

- وضع فرص للمشاركة وآلية للملاحظات والتعليقات التي يمكن من خلالها لعموم المواطنين تقديم المدخلات لتحسين كفاءة تنفيذ الميزانية وتقديم الخدمات والاستجابة لحالات الطوارئ وتصميم خطط التحفيز. ويمكن للمجتمع المدني أن يجري عمليات تدقيق فورية لضمان وصول التمويل والخدمات إلى المستفيدين المستهدفين.
- بالنسبة لعملية مراجعة الحسابات، ينبغي نشر التقرير على الإنترنت بطريقة مناسبة، وضمان تدقيقه من قبل وكالة مستقلة، وتوفير الفرص لعموم المواطنين للمساعدة في وضع برنامج مراجعة الحسابات، والمساهمة في تحقيقات مراجعة الحسابات، والإدلاء بالشهادات أثناء جلسات الاستماع البرلمانية.

الجدول 5-1: التوصيات الرئيسية الخمس

1	خلال عملية الإنشاء المشترك، تعزيز امتلاك منظمات المجتمع المدني لصياغة التعهدات والأهداف المرحلية، وأعضاء البرلمانات والقطاع الخاص في منتدى أصحاب المصلحة المتعددين، والأعوان العموميين على المستوى الوزاري لتحسين استدامة عملية شراكة الحكومة المفتوحة.
2	استخدام مقارنة قائمة على النتائج في وضع التعهدات من خلال إدراج وصف أكثر دقة للمشاكل والنتائج المتوقعة لكل تعهد.
3	تصميم التعهدات كحلول متصلة بالسياسات للمشاكل العمومية عن طريق توسيع تركيزها من تطوير الآليات (مثل المنصات) لتشمل أنشطة لتنفيذ نظرية التغيير ومعالجة المشاكل الأساسية المتصلة بالسياسات.
4	إدماج آليات المشاركة العمومية في التعهدات التي تهدف إلى إشراك المواطنين في الحوار بشأن السياسات أو البرامج أو القوانين العمومية، وطلب مساهماتهم وضمان استخدامها أثناء عمليات صنع القرار.
5	توسيع نطاق الجهود الرامية إلى فتح عملية إعداد الميزانية في إطار جهود التعافي من جائحة كوفيد-19 التي تساهم في تتبع النفقات والمزايا الضريبية والتركيز على توفير الخدمات العمومية بشكل يتسم بالشفافية والمساءلة.

1.1 الاستجابة للتوصيات الرئيسية السابقة لآلية إعداد التقارير المستقلة

الجدول 5-2: التوصيات الرئيسية في التقرير السابق لآلية إعداد التقارير المستقلة

هل تم دمجها في خطة العمل الحالية؟	هل تمت الاستجابة لها؟	التوصية	
×	×	موافقة المجلس الوزاري على خطة العمل لضمان مشاركة الحكومة.	1
يهدف التعهد 4 والتعهد 12 إلى تقديم الخدمات بشكل أفضل، بينما سيزيد التعهد 9 من المشاركة.	✓	إدراج التعهدات التي تؤثر بشكل مباشر على تقديم الخدمات للمواطنين.	2
يتناول التعهد 8 مسألة مكافحة الفساد من خلال إشراك الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أيضاً.	✓	مواءمة خطة عمل شراكة الحكومة المفتوحة مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد و"حرب الحكومة ضد الفساد".	3
تلقت منظمات المجتمع المدني صندوق تمويل من البنك الدولي لتحسين عملية الإنشاء المشترك. وقد ساعد هذا الصندوق بشكل مباشر وغير مباشر في عملية الإنشاء المشترك ومشاركة الحكومة.	✓	تحسين الإنشاء المشترك أثناء وضع وتنفيذ خطة العمل المقبلة.	4
من الملاحظ في خطة العمل الفعلية أن بعض التعهدات هي عبارة عن الاستمرار المنطقي للتعهدات السابقة، مثل التعاقد المفتوح في مجال المحروقات ومبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (التعهدان 1 و2).	✓	ضمان استمرارية واستدامة المشاريع المنجزة المتعلقة بالبيانات المفتوحة والشفافية.	5

تناولت الحكومة ومنتدى أصحاب المصلحة المتعددين بشكل مباشر وغير مباشر أربع توصيات من بين خمس توصيات، وقاما بدمج أربع توصيات في خطة العمل الثالثة. لم تجد جهة الاتصال مبرراً لإدراج التوصية الأولى - موافقة المجلس الوزاري على خطة العمل لضمان مشاركة الحكومة - في خطة العمل الثالثة. وعلى كل حال، فقد فسر المشاركون من المجتمع المدني في منتدى أصحاب المصلحة المتعددين هذا الأمر بأنه يحتاج إلى زخم سياسي أفضل لتحقيقه.

سادساً: المنهجية والمصادر

تتم كتابة تقارير آلية إعداد التقارير المستقلة بواسطة الباحثين لكل بلد أو هيكل مشارك في مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة. وتخضع كافة تقارير آلية إعداد التقارير المستقلة لعملية مراقبة الجودة لضمان تطبيق أعلى معايير البحث والعناية الواجبة.

إن تحليل التقدم في خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة هو عبارة عن مزيج من المقابلات والبحوث المكتبية والملاحظات والتقييمات من أصحاب المصلحة غير الحكوميين. ويستند تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة إلى الأدلة المتاحة في سجل شراكة الحكومة المفتوحة في تونس (أو التتبع عبر الإنترنت) والموقع الإلكتروني والنتائج التي توصلت إليها تقارير التقييم الذاتي التي تقدمها الحكومة إضافة إلى أي تقييم آخر للعملية والتقدم المحرز يصدره المجتمع المدني أو القطاع الخاص أو المنظمات الدولية. وفي بداية كل دورة من دورات التقارير، يقوم موظفو آلية إعداد التقارير المستقلة بمشاركة الخطة البحثية مع الحكومة لبدء فترة مدتها سبعة أيام من التعليقات أو الملاحظات حول المنهجية البحثية المقترحة.

يقوم كل باحث من باحثي آلية إعداد التقارير المستقلة بإجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة لضمان تقديم صورة دقيقة عن الأحداث. ونظراً للقيود المتعلقة بالميزانية والجدول الزمني، يتعذر على آلية إعداد التقارير المستقلة استشارة كافة الأطراف المعنية أو القيام بزيارة مواقع التنفيذ. كما تتطلب بعض السياقات عدم الكشف عن هوية الأشخاص الذين تتم مقابلتهم، وتقوم آلية إعداد التقارير المستقلة بمراجعة الحق في إزالة معلومات التعريف الشخصية لهؤلاء المشاركين. وبسبب القيود الضرورية المفروضة على الأسلوب، تشجع آلية إعداد التقارير المستقلة بشدة على التعليق أثناء فترة مراجعة ما قبل النشر لكل تقرير.

يخضع كل تقرير لعملية مراقبة الجودة تتضمن مراجعة داخلية من قبل موظفي آلية إعداد التقارير المستقلة وفريق الخبراء الدوليين التابع لها. كما يخضع كل تقرير أيضاً لمراجعة خارجية حيث تدعى الحكومات والمجتمع المدني إلى تقديم تعليقات على محتوى مشروع تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة.

ويحتوي الفصل الثالث من دليل الإجراءات موجزاً عن عملية المراجعة هذه، بما في ذلك إجراءات إدراج التعليقات الواردة.

المقابلات والمدخلات من أصحاب المصلحة

قام باحث من آلية إعداد التقارير المستقلة بإجراء مقابلات مع جهة الاتصال الحكومية وأعضاء المجتمع المدني في منتدى أصحاب المصلحة المتعددين. ولكن نظراً للموارد المحدودة فقد تم إعداد مسودة لهذا التقرير قبل نشره باستخدام المعلومات المتاحة من قِبل أطراف ثالثة، والوثائق والأدلة المتاحة من سجلات الحكومة المفتوحة في تونس وبعض المدخلات من المقابلات. وسيتم دمج مدخلات أخرى من أصحاب المصلحة من الحكومة والمجتمع المدني نتيجة لفترة المراجعة السابقة للنشر.

نبذة عن آلية إعداد التقارير المستقلة

تعتبر آلية إعداد التقارير المستقلة وسيلة أساسية يمكن من خلالها لكافة أصحاب المصلحة تتبع التقدم المحرز في شراكة الحكومة المفتوحة في البلدان والهيكل المشاركة فيها. ويشرف فريق الخبراء الدوليين على مراقبة الجودة لكل تقرير. ويتألف الفريق من خبراء في مجالات الشفافية والمشاركة والمساءلة وأساليب أبحاث العلوم الاجتماعية.

وتضم العضوية الحالية لفريق الخبراء الدوليين:

- سيزار نيكاندرو كروز-روبيو
- ماري فرانكولي
- بريندن هالوران
- جيف لوفيت
- جوانيتا أولابا

ويقوم طاقم صغير من الموظفين يعمل في واشنطن العاصمة بالإشراف على التقارير من خلال عملية آلية إعداد التقارير المستقلة بالتنسيق الوثيق مع الباحثين. ويمكن توجيه الأسئلة والتعليقات حول هذا التقرير إلى طاقم الموظفين على البريد الإلكتروني:

irm@opengovpartnership.org

1 دليل إجراءات آلية إعداد التقارير المستقلة، الإصدار الثالث، شراكة الحكومة المفتوحة، <https://www.opengovpartnership.org/documents/irm-procedures-manual>.

الملحق الأول – نظرة عامة على أداء تونس أثناء مراحل وضع خطة العمل

رموز الجدول:

أخضر = يفي بالمعيار

أصفر = قيد الإنجاز (تم اتخاذ خطوات للوفاء بهذا المعيار، ولكن لم يتم الوفاء بالمعيار بعد)

أحمر = لا دليل على اتخاذ الإجراءات

منتدى أصحاب المصلحة المتعددين	
أخضر	1a. تأسيس المنتدى: يوجد منتدى للإشراف على عملية شراكة الحكومة المفتوحة.
أخضر	1b. الانتظام: يجتمع المنتدى بشكل ربع سنوي على الأقل، إما شخصياً أو عن بعد.
أخضر	1c. تطوير المهمة التعاونية: يقوم أعضاء المنتدى بشكل مشترك بوضع اختصاصه وعضويته وهيكله الإداري.
أخضر	1d. التكاليف العمومي: تتوفر معلومات حول صلاحية المنتدى وعضويته وهيكله الإداري على موقع/ صفحة شراكة الحكومة المفتوحة على الإنترنت.
أخضر	2a. أصحاب المصلحة المتعددون: يضم المنتدى ممثلين حكوميين وغير حكوميين.
أخضر	2b. التكافؤ: يتضمن المنتدى توازناً بين ممثلي الحكومة والمنظمات غير الحكومية.
أصفر	2c. الاختيار بشكل شفاف: يتم اختيار أعضاء المنتدى غير الحكوميين من خلال عملية عادلة وشفافة.
أصفر	2d. التمثيل الحكومي رفيع المستوى: يضم المنتدى ممثلين حكوميين رفيعي المستوى مفوضين من الحكومة بسلطة اتخاذ القرار.
أخضر	3d. الانفتاح: يقبل المنتدى المدخلات والتمثيل في عملية خطة العمل من أي طرف من المجتمع المدني أو من أي من أصحاب المصلحة الآخرين من خارج المنتدى.
أخضر	3e. المشاركة عن بُعد: توجد فرص للمشاركة عن بعد في بعض الاجتماعات والمناسبات على الأقل.
أخضر	3f. المحاضر: يقوم منتدى شراكة الحكومة المفتوحة بالتواصل بشكل مسبق ويقدم تقاريره حول قراراته وأنشطته ونتائج عمله إلى الطيف الأوسع من أصحاب المصلحة في الحكومة والمجتمع المدني.

رموز الجدول:

أخضر = يفي بالمعيار

أصفر = قيد الإنجاز (تم اتخاذ خطوات للوفاء بهذا المعيار، ولكن لم يتم الوفاء بالمعيار بعد)

أحمر = لا دليل على اتخاذ الإجراءات

وضع خطة العمل	
أخضر	4a. شفافية العملية: يوجد موقع وطني لشراكة الحكومة المفتوحة على شبكة الإنترنت (أو صفحة شراكة الحكومة المفتوحة على موقع حكومي على شبكة الإنترنت) حيث يتم نشر المعلومات عن جميع جوانب عملية شراكة الحكومة المفتوحة الوطنية بشكل مسبق.
أخضر	4b. التوثيق المسبق: يتبادل المنتدى المعلومات عن شراكة الحكومة المفتوحة مع أصحاب المصلحة بشكل مسبق لضمان إطلاعهم على هذه المعلومات واستعدادهم للمشاركة في جميع مراحل العملية.
أخضر	4c. زيادة الوعي: يقوم المنتدى بأنشطة التوعية والتواصل مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة لإطلاعهم على عملية شراكة الحكومة المفتوحة.
أخضر	4d. قنوات الاتصال: تيسر الحكومة الاتصال المباشر مع أصحاب المصلحة للرد على الاستفسارات حول عملية خطة العمل، لا سيما في أوقات النشاط المكثف لشراكة الحكومة المفتوحة.
أصفر	4e. الردود المنطقية: ينشر منتدى أصحاب المصلحة المتعددين تبريره المنطقي حول القرارات المتخذة ويستجيب للفئات الرئيسية من التعليقات العمومية.
أصفر	5a. المستودع: تقوم الحكومة بجمع ونشر مستودع الوثائق على موقع/صفحة شراكة الحكومة المفتوحة على شبكة الإنترنت، التي توفر سجلاً لتاريخ الوثائق وإمكانية النفاذ إلى كافة الوثائق المتعلقة بعملية شراكة الحكومة المفتوحة الوطنية، بما في ذلك: (على سبيل المثال لا الحصر) الوثائق الاستشارية وخطط العمل الوطنية والتقييمات الذاتية الحكومية وتقارير آلية إعداد التقارير المستقلة والوثائق الداعمة في تنفيذ التعهدات (على سبيل المثال: الروابط بقواعد البيانات على الإنترنت، والأدلة على حدوث الاجتماعات، والمنشورات)

ملاحظة تحريرية: إذا تمكن بلد ما من "الوفاء" بالمعايير الستة الواردة بشكل داكن أعلاه، تقوم آلية إعداد التقارير المستقلة بتمييز عملية ذلك البلد على أنها عملية مميزة بنجمة.